المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانــات المــالية الموحــدة
٣١ ديسمــبر ٢٠١٥

رقم السجل التجاري	:	٥٥١٣٣ (مسجل لدى مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي - قطاع التجزئة)
المكتب المسجل	:	مرفأ البحرين المالي برج المرفأ الشرقي المنامة - مملكة البحرين
أعضاء مجلس الإدارة	:	د. أحمد خليل المطوّع - *رئيس مجلس الإدارة* عبدالرحمن محمد جمشير - *نائب رئيس مجلس الإدارة* عبدالله عبدالكريم شويطر بشار محمد المطوّع هشام أحمد الريّس خالد راشد آل ثاني محمد برّاك المطير مصبّح سيف المطيري طارق قاسم فخرو
الرئيس التنفيذي	:	خليل إسماعيل المير
سكرتير مجلس الإدارة	:	محمد عبدالله صالح
مدققو الحسابات	:	كي بي إم جي فخرو - البحرين

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

المحتويات	الصفحة
تقرير رئيس مجلس الإدارة	١ – ٣
تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين	٤
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	٥
بيان الدخل الموحد	٦
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٧ – ٨
بيان التدفقات النقدية الموحد	٩
بيان التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحد	١٠ – ١١
بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٣ – ٦٦

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

حضرات السادة المساهمين الكرام،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لحضراتكم البيانات المالية الختامية للمصرف الخليجي التجاري وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. وهي سنة حفلت بالكثير من المتغيرات الإقتصادية والتطورات السياسية المؤثرة في المنطقة. حيث إستمر إنخفاض أسعار النفط، وسادت حالة من الغموض على الوضع الإقتصادي العالمي بسبب توقعات إرتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، والقلق المرتبط بوضع الإقتصاد الصيني، ونتائج رفع العقوبات عن إيران، هذه العوامل وغيرها (مما لا شك فيه) أثرت على معدلات النمو الإقتصادي وألقت بظلالها كما كان متوقعاً على نشاط المؤسسات المالية والبورصات العالمية والخليجية والمحلية. كما كان لها تأثير ملموس على أنماط الإنفاق العام في شتى أرجاء المنطقة، وما تبعها من قيام الحكومات بتنفيذ العديد من الإصلاحات المتعلقة بآليات الإنفاق العام، كمراجعة سياسات إعادة توجيه الدعم الحكومي، وذلك بهدف إستمرار النمو الإقتصادي، وتحقيق تنمية إقتصادية تفوق نسب التضخم.

إلا أنه وبحسب المحللين الإقتصاديين، فإنه على الرغم من حالة الغموض التي تسيطر على المشهد الإقتصادي العالمي، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بوضع أفضل لمواجهة هذه التحديات مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى حول العالم، وذلك بسبب التنوع الإقتصادي، ومساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، والإستثمارات الضخمة في البنية التحتية، حيث إنه من المتوقع أن تساهم هذه العوامل وغيرها في دعم هذه الدول لمواصلة خطط تنميتها خلال عام ٢٠١٦، وإن كان بدرجة أبطأ قليلا من السابق.

لقد كان عام ٢٠١٥ شاهداً على نجاح المصرف في تنفيذ إستراتيجيته الجديدة التي تبناها مجلس الإدارة. حيث تم تسخير كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة في المصرف لتحقيق النمو والتطور. لقد تمكنّا بفضل الله تعالى من تحقيق تطورات عملية مهمة شملت إفتتاح فروع تجارية في مناطق إستراتيجية، وإطلاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة خاصة بتمويل الأفراد والشركات، مما ساهم في زيادة حصة المصرف في السوق المحلي. كما تم التركيز بصورة أساسية على تنمية نشاط الخدمات المصرفية للأفراد والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، وزيادة نشاط الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال التركيز على قيم التنافسية وتحسين تجربة العملاء وجودة الخدمات المقدمة لهم، والعمل على تطوير العمليات والآليات الداخلية والخدمات المساندة (باستخدام التكنولوجيا المتطورة) مايعتبر ضرورياً لإعادة هيكلة عمليات المصرف.

الأداء العام للمصرف

إستطاع المصرف وبفضل من الله، ثم بجهود القائمين عليه، وبدعم وثقة من مساهميه الكرام، ومن خلال تركيز الجهود وإتباع سياسات وخطط عملية فاعلة من تحقيق نجاح ملموس خلال عام ٢٠١٥. حيث ركز المصرف على تنويع وتوسيع نطاق أعماله، مع الاحتفاظ بنسبتي سيولة وملاءة مالية عاليتين.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء المصرف لهذا العام نمو إجمالي الموجودات من ٥٩٦،٦ مليون دينار بحريني في ٢٠١٤ إلى ٦٥٤ مليون دينار بحريني في ٢٠١٥، أي بنسبة نمو بلغت ٩،٦%. كما تجاوز النمو في إجمالي صافي الإيرادات ضعف المبلغ الذي تم تحقيقه في نفس الفترة من العام الماضي، أي ٨ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٥ مقارنة بـ ٣،٨ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من قيام المصرف بتخفيض متوسط نسبة الأرباح الموزعة على أصحاب الودائع، إلا أن النتائج تشير إلى نمو تلك الودائع بنسبة ١٢،٨ %، من ٤٣٠،٤ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٤ إلى ٤٨٥،٤ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٥، الأمر الذي يؤكد ولاء عملاء المصرف وثقتهم في منتجاته وخدماته. كما زادت موجودات التمويلات بنسبة ١٤،٢ % مقارنة بالعام ٢٠١٤، لتبلغ ٣٨٧،٨ مليون دينار بحريني، مع زيادة في محفظة تمويل المستهلك بلغت ١٢٣،٤ مليون دينار بحريني، وبمعدل ٥٦ % مقارنة بالعام ٢٠١٤. وتمثّل إيرادات الخدمات المصرفية التجارية ما نسبته ٧٦،١% من إجمالي الإيرادات، وذلك بفضل الزيادة المؤثرة في إيرادات أنشطة تمويل المستهلك.

ومع مواصلة المصرف لتنفيذ خطته الإستراتيجية، فقد قام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمراجعة وتقييم موجودات المصرف وخاصة تلك التي تم الإستحواذ عليها قبل تنفيذ الخطة الجديدة، للتأكد من أنها تعكس القيمة العادلة التي يمكن تحقيقها. وبناءاً على نتائج المراجعة، قرر مجلس الإدارة إتّباع سياسة متحفظة في التعامل مع فكرة توفير مخصصات لجميع الموجودات المتعثرة أو التي من المتوقع تعثرها على المدى القريب أوالمتوسط. ونتيجة لذلك، إستطاع المصرف بفضل الله، من تحقيق أرباح صافية للعام ٢٠١٥ بلغت ٨ مليون دينار بحريني مقارنة ٣،٨ تم تحقيقها في ٢٠١٤ وبزيادة قدرها ١٠٩،٨ % عن العام السابق. إضافة إلى ذلك، ستساهم هذه النتائج في تحقيق الكثير من الإستقرار لمنظومة العمل في المستقبل وستهيأ الطريق لتحقيق نتائج مالية أفضل بإذن الله تعالى خلال السنوات القادمة. والجدير بالذكر، أن المصرف حافظ على معدل أصول سائلة قوي بلغ ٢٢،٥ % ومعدل ملاءة رأس مال بلغ ١٨،٨ % مقارنة بالنسبة القانونية المطلوبة التي تصل إلى ١٢،٥%، وهما نسبتان تفوقان المتطلبات القانونية.

تقرير رئيس مجلس الإدارة *(يتبع)*
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

لقد كان عام ٢٠١٥ عاماً زاخراً بالإنجازات، فقد قام المصرف خلال شهر مارس بإفتتاح فرعه التجاري في سوق واقف بمدينة حمد، كما قام خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥ بإفتتاح فرعه التجاري في مدينة عيسى، ليصل بذلك إجمالي عدد فروعه في مملكة البحرين إلى عشرة فروع. وذلك بهدف توسيع شبكة فروع المصرف وتعزيز تواجده في كافة مناطق المملكة، حيث يأتي ذلك تماشياً مع خطتنا الإستراتيجية، التي تهدف إلى توفير خدمات مصرفية بشكل أكثر قرباً من العملاء، مما يسهم في زيادة حصتنا السوقية وتعزيز تواجدنا كمؤسسة مالية وطنية رائدة.

كما قام المصرف خلال العام بتدشين خدماته المصرفية الإلكترونية الجديدة وتحديث موقعه الإلكتروني كلياً مع واجهة سهلة الإستخدام إبتكرت خصيصاً لتُحدث نقلة نوعية في الأسلوب الذي يُنجز به العملاء معاملاتهم مع المصرف، من خلال تمكينهم من إجراء معاملاتهم المصرفية إلكترونياً عبر الإنترنت، بمطلق الراحة، دون الحاجة لزيارة المصرف. حيث يأتي ذلك، إلتزاماً منا بخدمة عملائنا بأسلوب أكثر راحة ويسراً. كما تأتي هذه المبادرة كجزء من حرص المصرف الدائم على تطوير الأنظمة التي يتّبعها والخدمات التي يقدمها. ومع تقديم الخدمات المصرفية عبر الهواتف النقالة التي تعد إمتداداً لخدماتنا المصرفية المركزية، بإستطاعة عملائنا الآن إجراء معاملاتهم المصرفية والمالية بكل راحة وأينما كانوا. وفي ذات السياق، نال المصرف جائزة التميز في إنجاز "التحويلات الإلكترونية المباشرة" من بنك ستاندرد تشارترد لتحقيقه معدل كفاءة ٩٦,٤%.

إن تركيزنا على التوسع في نطاق الخدمات المصرفية للأفراد والشركات قد ساهم في تحقيق هذه النتائج الإيجابية. لقد تمكن المصرف من طرح المزيد من منتجات تمويل الأفراد والشركات، بما فيها التمويل الشخصي والتمويل العقاري وتمويل المركبات وبطاقات فيزا الإئتمانية وبطاقة إيزي ٣٦ للتقسيط الشخصي، والترويج لها، بالإضافة إلى حزمة من المنتجات الجديدة التي يتم العمل عليها ليتم طرحها في العام المقبل. ويسعدني القول بأن المنتجات التي تم طرحها خلال العام قد لاقت إستحساناً كبيراً من قبل عملاء المصرف.

كما واصل حساب الوافر في النمو بإستقطاب شريحة جديدة من العملاء، وسيقوم المصرف بتطوير برنامج حساب الوافر في دورته الجديدة متضمناً جوائز أكبر وإحتمالات فوز أكثر خلال العام ٢٠١٦ إن شاء الله تعالى. بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلق المصرف منتجاً جديداً من منتجات تمويل المؤسسات والشركات، وهو تمويل "إئتمان". كما قام قسم تمويل الشركات في المصرف خلال العام بالتوقيع مع بعض الشركات الكبرى والمطورين فيما يتعلق بعدد من المشروعات المهمة، هذا إلى جانب زيادة محفظة (تمكين) لتمويل الشركات. ومن جانبه، واصل فريق إدارة الإستثمار بالمصرف في إدارة محفظة المنتجات الإستثمارية وحسابات الإستثمار المقيدة بمهنية عالية من أجل تعزيز قيمة الموجودات وذلك للإستفادة من أفضل الفرص المتاحة للتخارج منها.

التطوير التنظيمي

إيماناً منا بضرورة تطوير قدرات المصرف التنظيمية، بما في ذلك الكوادر البشرية، وذلك من أجل تعزيز تنافسية المصرف على المدى الطويل، ومن منطلق إيماننا بإن الكوادر البشرية الملتزمة والمؤهلة هي المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف المصرف ، واصل المصرف الإستثمار في تدريب وتطوير موارده البشرية من خلال برامج التدريب الخارجية والداخلية المختلفة بالإضافة إلى برامج تدريب الخريجين الجدد، وعدد من ورش العمل المتخصصة كبرنامج "القيادة المتقدمة للمرأة" وآخر لمدراء الإدارات بالمصرف حول "آليات تقييم الأداء وتوجيه الموظفين" واللذان عقدا بالتعاون مع شركة إرنست ويونغ. كما سيستمر تركيزنا على تطوير الموارد البشرية.

وعلى صعيد متصل قام المصرف في عام ٢٠١٥ بتوظيف ٤٤ من أصحاب المؤهلات الجامعية والخبرات العملية العالية. حيث يفخر مجلس الإدارة بالنسبة العالية للبحرينيين العاملين في المصرف والتي بلغت ٩٧% خلال العام.

وتماشيا مع الجهود الجارية في المصرف لتعزيز الرقابة والحوكمة، عقد المصرف ورشة تدريبية في حوكمة الشركات، بالتعاون مع "يورومني لحلول التعلم"، والتي تم تقديمها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالمصرف، بهدف إطلاعهم على أهم المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات، والملكية، وإستراتيجيات حوكمة حملة الأسهم، مع التركيز على أهمية تطوير شراكات طويلة المدى مع أصحاب المصلحة، كوسيلة أساسية للنجاح والنمو المؤسسي المستدام.

المسؤولية الإجتماعية

يحرص مجلس الإدارة على أن يقوم المصرف بإعتباره مؤسسة مالية رائدة بدوره ومسؤوليته تجاه المجتمع ومكوناته، حيث واصل دعمه للعديد من المبادرات الوطنية والإجتماعية والإنسانية التي تعود بالنفع على المجتمع. فقد قام المصرف خلال عام ٢٠١٥ بمواصلة برنامجه التدريبي السنوي بإستضافة مجموعة من طلاب التدريب العملي ولمدة شهرين بهدف تعزيز الشراكة المجتمعية مع مؤسسات التعليم العالي ليتعرف الطلاب من خلال البرنامج على أسلوب العمل المصرفي الإسلامي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والعمليات والإجراءات التي تقوم بها مختلف إدارات المصرف، وذلك ضمن الساعات المعتمدة لمتطلبات التخرج. وقد تم إختيار متدربين لهذا العام من بين عدد كبير من الطلبة من الجامعات المحلية والعالمية ممن تقدموا لهذا البرنامج التدريبي.

تقرير رئيس مجلس الإدارة *(يتبع)*
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

كما قام المصرف برعاية عدد من الفعاليات والأنشطة الوطنية والمحلية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، شارك المصرف بالإحتفالات والفعاليات التي أقيمت بمناسبة يوم المرأة البحرينية، والذي أقيم هذا العام تحت شعار "دور المرأة في القطاع المالي والمصرفي"، وذلك تقديراً منه للدور النسائي البارز في هذا القطاع الحيوي. وواصل المصرف دعمه لصندوق الوقف ومؤسسة إنجاز البحرين، كما شارك كراعٍ فضي في المؤتمر العالمي للصيرفة الإسلامية.

هذا وقد قام المصرف بتقديم مساعدات نقدية لعدد من المؤسسات التي تعمل في المجال الخيري والتعليمي والصحي وغيرها، بالإضافة إلى رعايته لمسابقة البحرين الكبرى للقارئ العالمي والتي نُظمت تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه. وسيواصل مجلس الإدارة بإذن الله إلتزامه بدعم مثل هذه الأنشطة مستقبلاً من منطلق إيمانه بالمسؤولية الإجتماعية والواجب الوطني الذي يقع على عاتقه.

نظرة مستقبلية

يرى مجلس الإدارة بأن من أهم التحديات التي تواجه المصرف على المدى القصير، هو توقع تباطؤ نمو الإقتصاد البحريني في ٢٠١٦، حيث يتوقع أن تكون سنة ٢٠١٦ سنة قاسية على الإقتصاد العالمي، وليست دول المنطقة بمنأى عن هذه الضغوطات. ومع ذلك، يتوقع مجلس الإدارة أن تتوفر العديد من فرص النمو لأعمال المصرف في نطاق الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، إتخذ المصرف عدة خطوات لتنويع موجوداته، ومصادر دخله وتوسيع قاعدة عملائه. ومن المؤمل أن يكون لإطلاق منتجات مصرفية جديدة تلبي حاجة مختلف الشرائح والقطاعات، وتوسعة شبكة الفروع التجارية، وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، دور مؤثر في دعم هذا المسعى.

أما على المدى المتوسط، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المصرف يتمثل في مدى إمكانية تعزيز قدراته التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي. وعليه، فإن المصرف سيواصل بإذن الله العمل بصورة حثيثة لتحقيق مزيد من النمو والتنوع في مجال الخدمات المصرفية التي يقدمها من خلال شبكة فروعه التجارية وقنوات إتصاله، من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، مع التأكيد على جودة الخدمات التي يقدمها. كما سيعمل المصرف على دراسة الفرص الإستثمارية المتاحة التي تشمل الإستحواذ على كيانات أخرى أو محافظ أصول وكذلك تشكيل تحالفات إستراتيجية أو إندماجات مع مؤسسات مالية أخرى.

إضافة لذلك، يؤمن المصرف بضرورة الإستمرار في الإستثمار في الموارد البشرية بإعتبارها الركيزة الأساسية وعموده الفقري، وتأهيلها لتكون قادرة على تحقيق متطلبات المرحلة القادمة بما تحمله من تحديات.

وإننا في مجلس الإدارة نؤمن بأن المصرف يقف اليوم على قاعدة قوية ستمكنه بإذن الله من تنفيذ الخطط الإستراتيجية المرسومة والإستفادة من الفرص المتوفرة في السوق بما يحقق المزيد من الإنجاز مستقبلاً بإذن الله تعالى.

شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن بالغ شكري وعظيم إمتناني إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية ولمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير، ولبورصة البحرين على تعاونهم الدائم.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم إمتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للمصرف، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتفانيهم.

والله ولي التوفيق.

الدكتور أحمد خليل المطوّع
رئيس مجلس الإدارة

كي بي ام جي فخرو
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠ ، المنامة
مملكة البحرين

س.ت : ٦٢٢٠
تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع على الانترنت www.kpmg.com.bh

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
المنامة – مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، والبيانات الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسئولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها؛

ب) إن المعلومات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو
رقم ترخيص الشريك ١٣٧
٤ فبراير ٢٠١٦

بيـان المركـز المـالـي الموحـد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣	٤١,٢٨٦	٣٧,٣٦٠
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤	٤٣,٩٥٣	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	٥	٣١٨,٧١٤	٢٩٥,٧٥٥
إستثمار في الصكوك	٦	٦٣,٥٣٣	٣٥,٩٧٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير	٧	٦٧,٨١١	٤٢,٩٨١
أقساط إيجارات مستحقة	٧	١,٢٨٩	٧٩٨
إستثمارات في أوراق مالية	٨	٦٧,٨٠١	٦٠,٩٤٥
إستثمارات في شركات زميلة	٩	٢,٦٠٥	٢,٦٠٤
إستثمارات عقارية	١٠	١٩,٠٧١	١٨,٩٨٧
عقارات قيد التطوير	١١	٦,٩٥٢	٧,٨٩٣
موجودات أخرى	١٢	١٢,٦٧٥	٨,٨٢٤
عقارات ومعدات	١٣	٨,٢٨٥	٨,٥١٧
إجمالي الموجودات		**٦٥٣,٩٧٥**	٥٩٦,٦٤٨
المطلوبات			
ودائع من مؤسسات مالية		٤٧,٠٠٧	٥٠,٢٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٤	٤٨,٣١١	٤٣,٧٨٢
حسابات جارية للعملاء		٦٥,٨٤٨	٤٧,٧١٨
مطلوبات أخرى	١٥	٩,٨٣٧	١٠,١١١
إجمالي المطلوبات		**١٧١,٠٠٣**	١٥١,٨١٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٦	**٣٧١,٢٧١**	٣٣٨,٩٣٤
حقوق الملكية			
رأس المال	١٧	١٠٠,٠٠٠	١١٥,٤١٦
علاوة إصدار أسهم		-	١,٥٣٥
إحتياطي قانوني		٧,٤١١	٦,٧٣٠
أسهم خزينة		(٨,١٣٦)	(٦,٣٥١)
نظام حوافز الموظفين بالأسهم		(٢٨٤)	-
إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		(٨٦)	-
أرباح مستبقاة / (خسائر متراكمة)		٨,٩٩٨	(١٤,٢٢٦)
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (صفحة ٧)		**١٠٧,٩٠٣**	١٠٣,١٠٤
حصة غير مسيطرة		**٣,٧٩٨**	٢,٧٩١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية		**٦٥٣,٩٧٥**	٥٩٦,٦٤٨

إعتمدت البيانات المالية الموحدة المبينة على الصفحات من ٥ إلى ٦٦ من قبل مجلس الإدارة في ٤ فبراير ٢٠١٦، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

د. أحمد خَليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

عبد الرحمن محمد جمشير
نائب رئيس مجلس الإدارة

خليل إسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٥	٢٠١٤ (معدلة)
رسوم إدارة		-	٧٣٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية		٥٦٦	٥٦٨
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٢١،٤٤٧	٢١،٣٥٧
إيراد من الصكوك	١٨	٣،٦٨٢	١،٣١٧
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	١٩	٨٧٨	١٠٠
حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة	٩	١	٢٧
رسوم وإيرادات أخرى		٤،٤٠٤	٣،١٦٤
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار		**٣٠،٩٧٨**	٢٧،٢٧١
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمارقبل حصة المصرف كمضارب	١٦	(١٦،٩٣٣)	(١٢،٨٤٣)
حصة المصرف كمضارب	١٦	٩،٥٥١	٤،٠٠٢
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار		**(٧،٣٨٢)**	(٨،٨٤١)
مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد		(٢،٢٩٢)	(٣،٠٥٩)
إجمالي صافي الإيرادات		**٢١،٣٠٤**	١٥،٣٧١
تكلفة الموظفين	٢٠	٥،٧٢٦	٦،١٨٣
مصروفات إستهلاك	١٣	٤٨٢	٦٢٧
مصروفات أخرى	٢١	٤،٦٠٣	٤،٢٥٧
إجمالي المصروفات		**١٠،٨١١**	١١،٠٦٧
ربح السنة قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة		**١٠،٤٩٣**	٤،٣٠٤
مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢٢	(٢،٤٧٢)	(٤٨١)
ربح السنة		**٨،٠٢١**	٣،٨٢٣
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		٧،٠١٤	٣،٠٩٣
حصة غير مسيطرة		١،٠٠٧	٧٣٠
		٨،٠٢١	٣،٨٢٣
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)	٢٧	**٧،٣٠**	٣،١٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٥	إيضاح	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم								حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
		رأس المال	علاوة إصدار أسهم	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	أرباح مستبقاة	المجموع		
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥		١١٥,٤١٦	١,٥٣٥	٦,٧٣٠	(٦,٣٥١)	-	-	(١٤,٢٧٣)	١٠٣,٠٥٧	-	١٠٣,٠٥٧
كما هو معلن سابقاً		-	-	-	-	-	-	٤٧	٤٧	٢,٧٩١	٢,٨٣٨
أثر التوحيد (راجع إيضاح رقم ٢)											
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥ (المعدّل)		**١١٥,٤١٦**	**١,٥٣٥**	**٦,٧٣٠**	**(٦,٣٥١)**	**-**	**-**	**(١٤,٢٢٦)**	**١٠٣,١٠٤**	**٢,٧٩١**	**١٠٥,٨٩٥**
الحركة في القيمة العادلة للإستثمارات		-	-	-	-	-	(٨٦)	-	(٨٦)	-	(٨٦)
ربح السنة		-	-	-	-	-	-	٧،٠١٤	٧،٠١٤	١،٠٠٧	٨،٠٢١
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(٨٦)**	٧،٠١٤	٦،٩٢٨	١،٠٠٧	٧،٩٣٥
تخفيض رأس المال	١٧	(١٥,٤١٦)	(١,٥٣٥)	-	-	-	-	١٦,٩٥١	-	-	-
المحول إلى الإحتياطي القانوني		-	-	٦٨١	-	-	-	(٦٨١)	-	-	-
صافي أسهم خزينة مشتراة		-	-	-	(٢،٢٣٧)	-	-	-	(٢،٢٣٧)	-	(٢،٢٣٧)
المحول إلى برنامج خطة حوافز الموظفين		-	-	-	٤١٩	(٤١٩)	-	-	-	-	-
تسوية الأسهم المتنازل عنها		-	-	-	٣٣	-	-	-	٣٣	-	٣٣
المحول إلى صندوق الزكاة		-	-	-	-	-	-	(١٩)	(١٩)	-	(١٩)
إصدار أسهم خطة حوافز الموظفين		-	-	-	-	١٣٥	-	(٤١)	٩٤	-	٩٤
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥		**١٠٠,٠٠٠**	**-**	٧،٤١١	**(٨،١٣٦)**	**(٢٨٤)**	**(٨٦)**	٨،٩٩٨	١٠٧،٩٠٣	٣،٧٩٨	١١١،٧٠١

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد *(يتبع)*
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٤ (معدلة)	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	خسائر متراكمة	المجموع		
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤ كما هو معلن سابقاً	١١٥,٤١٦	١,٥٣٥	٦,٤٢٥	(٦,٣٥١)	-	(١٧,٠١٤)	١٠٠,٠١١	-	١٠٠,٠١١
أثر التوحيد (راجع إيضاح رقم ٢)	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠٦١	٢,٠٦١
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤ (المعدّل)	١١٥,٤١٦	١,٥٣٥	٦,٤٢٥	(٦,٣٥١)	-	(١٧,٠١٤)	١٠٠,٠١١	٢,٠٦١	١٠٢,٠٧٢
ربح الفترة	-	-	-	-	-	٣،٠٩٣	٣،٠٩٣	٧٣٠	٣،٨٢٣
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للفترة	-	-	-	-	-	٣،٠٩٣	٣،٠٩٣	٧٣٠	٣،٨٢٣
احتياطي قانوني	-	-	٣٠٥	-	-	(٣٠٥)	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١١٥,٤١٦	١,٥٣٥	٦،٧٣٠	(٦,٣٥١)	-	(١٤،٢٢٦)	١٠٣،١٠٤	٢،٧٩١	١٠٥،٨٩٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٥	٢٠١٤ (معدلة)
أنشطة التشغيل			
مدفوعات لموجودات التمويلات، صافي		(٢،١٠١)	(٣٤,٥٥٧)
مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي		(٢٦،٠٤٤)	(٨,٢٣١)
رسوم إدارة مستلمة		-	٢,٠٧٩
إيراد مستلم من ودائع قصيرة الأجل		٥٦٦	٥٦٨
أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الإستثمار		(٧،٩٥٣)	(٩,٤٢٢)
صافي مبالغ مستلمة من أصحاب حسابات الإستثمار		٣٢،٣٣٧	٤٦,٨٨٥
مصروفات مدفوعة للودائع		(٢،٢٩٢)	(٣,٠٦٠)
مبالغ مدفوعة للمصروفات		(١١،٢٣٤)	(٨،٦٩٧)
مبالغ مستلمة أخرى		٥،٢٦٣	١,٨٥٧
مبالغ مصروفة في أعمال الخير		(١٩٣)	(٦٥)
مبالغ مستلمة من حسابات جارية للعملاء		١٨،١٣٠	٢٨,٩٠٥
ودائع من مؤسسات مالية، صافي		(٣،٢٠٢)	٧,٢٦٩
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي		٤،٥٢٩	(٣٧،١٣٠)
صافي مدفوعات للحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي		(١،٩٩٥)	(١،٧٩٠)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) أنشطة التشغيل		**٥،٨١١**	(١٥،٣٨٩)
أنشطة الإستثمار			
شراء صكوك		(٦٧،٨٤٢)	(٤١،٨٥٠)
شراء إستثمارات في أوراق مالية		(١٠،٠١١)	(١٨)
مبالغ مستلمة من بيع/ تسوية صكوك		٤٠،٣٠٠	٤٦،٦٣٥
مبالغ مستلمة من بيع/ تسوية إستثمارات في أوراق مالية		٢٣٣	٩٤
مقبوضات من تسوية إستثمارات في شركات زميلة		-	١٠٤
إيراد صكوك مستلمة		٢،٤٢٤	١،٠٧٠
أرباح مستلمة/ إيراد من إستثمارات في أوراق مالية		٩٩٨	١٠٠
شراء عقارات ومعدات		(٢٥٠)	(٧٦٣)
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من أنشطة الإستثمار		**(٣٤،١٤٨)**	٥،٣٧٢
أنشطة التمويل			
مدفوعات لأسهم الخزينة		(١،٧٨٥)	-
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(١،٧٨٥)**	-
صافي النقص في النقد وما في حكمه		**(٣٠،١٢٢)**	(١٠،٠١٧)
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		٩٦،٤٩١	١٠٦،٥٠٨
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**٦٦،٣٦٩**	٩٦،٤٩١
يشتمل النقد وما في حكمه على:			
نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٣	٢٢،٤١٦	٢٠،٤٨٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤	٤٣،٩٥٣	٧٦،٠٠٦
		٦٦،٣٦٩	٩٦،٤٩١

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٥	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٥			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	إستثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للإستثمار ذ.م.م. (ريا ١)	٨,٣١٣	١,٠٠	٨,٣١٣	-	-	-	-	-	-	٨,٣١٣	١.٠٠	٨,٣١٣
جناين القابضة المحدودة (ريا ٤)	٤٨,٠٨٢	٠.٠٩	٤,٥٦٠	-	٢٢	٤،٠٤٨	-	-	(١٣٠)	٤٨,٠٨٢	٠,١٨	٨،٥٠٠
شادن للإستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٨,١٠٠	١.٠٠	٨,١٠٠	(٤,٣٧٢)	-	-	-	-	-	٣,٧٢٨	١,٠٠	٣,٧٢٨
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠.٣٨	٩٩٣	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			٢١,٩٦٦	**(٤,٣٧٢)**	**٢٢**	**٤،٠٤٨**	**-**	**-**	**(١٣٠)**			**٢١،٥٣٤**

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ *(يتبع)*

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٤	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٤			التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بآلاف الدنانير البحرينية)	إستثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل/ (الخسارة) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بآلاف الدنانير البحرينية)
صندوق الحارث الفرنسي العقاري	١٧،٠٥	٥٢٠،١٢	٨,٨٦٨	(٣,٥١٢)	(١،٠٥٢) [١]	(٤,٣٠٤)	-	-	-	-	-	-
سفانا للإستثمار ذ.م.م. (ريا ١)	٨،٣٢٣	١،٠٠	٨،٣٢٣	-	(١٠)	-	-	-	-	٨,٣١٣	١،٠٠	٨,٣١٣
جناين القابضة المحدودة (ريا ٤)	٤٨,٠٨٢	٠،١١	٥،٢٦٤	-	٥	٢٢٦	(٧٤٦)	-	(١٨٩)	٤٨،٠٨٢	٠،٠٩	٤,٥٦٠
شادن للإستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٨،١٠٠	١،٠٠	٨،١٠٠	-	-	-	-	-	-	٨،١٠٠	١،٠٠	٨،١٠٠
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٩٤٨	٠،٣٤	١,٠٠١	(٨)	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠،٣٨	٩٩٣
			٣١,٥٥٦	(٣,٥٢٠)	(١,٠٥٧)	(٤,٠٧٨)	(٧٤٦)	-	(١٨٩)			٢١,٩٦٦

[١] يتضمن الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية كما في نهاية السنة.

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠١٥	٢٠١٤
مصادر أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
الرصيد كما في ١ يناير	٨٥٩	٨٣٥
تبرعات المصرف	-	-
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	٦١	٨٩
مجموع المصادر	**٩٢٠**	٩٢٤
إستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	١٩٣	٦٥
مجموع الإستخدامات	**١٩٣**	٦٥
الرصيد غير الموزع لأموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح رقم ٢٩)	**٧٢٧**	٨٥٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١. النشأة والنشاط الرئيسي

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم المصرف مُدرجة في بورصة البحرين.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية وإستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلة منتجات إستثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%)	طبيعة العمل
شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)	البحرين	١٠٠%	الإحتفاظ بأسهم لصالح نظام حوافز الموظفين (إيضاح رقم ٢٣)
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	١٩،٠٨%	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"
عقارات الخليج	جزر الكايمن	١٠%	لشراء وبيع وتأجير عقارات مُدرّة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي

٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بإنتظام من قبل المجموعة ومتناسقة مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، بإستثناء تلك التغييرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قِبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٥

١) تعديلات على معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣) – التوحيد

خلال السنة، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلات على معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣)، والتي أصبحت سارية المفعول بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥. تستعرض هذه التعديلات توضيحات وتوسع من سيناريوهات تقييم السيطرة عندما تملك المنشأة أقل من غالبية حقوق التصويت في الإستثمار. وعلى وجه الخصوص، تم تقديم مبدأ سلطة الأمر الواقع. يوضح التعديل أنه عندما تملك المؤسسة المالية الإسلامية أقل من غالبية حقوق التصويت في الإستثمار، قد توجد السيطرة من خلال: ١) الاتفاق مع المساهمين الآخرين في الشركة، أو الشركة نفسها؛ ٢) الحقوق الناتجة من الاتفاقات التعاقدية الأخرى؛ ٣) حقوق تصويت المصرف (سلطة الأمر الواقع)؛ ٤) حقوق تصويت محتملة؛ ٥) مزيجاً مما سبق.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٥ (يتبع)

١) تعديلات على معيار المحاسبة المالي رقم ٢٣ – التوحيد (يتبع)

بالإضافة لذلك، فإن معيار المحاسبة المالي رقم ٢٣ لا يقدم توجيهاً محدداً لتقييم السيطرة على شركات ذات الأغراض الخاصة. وكان المصرف يلجأ للتوجيهات ذات العلاقة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. نتيجة لتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ (التوحيد)، قامت المجموعة بتغيير سياستها المحاسبية لتحديد متى تملك السيطرة على شركات الأغراض الخاصة لتتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، (يركز نموذج السيطرة الجديد على مستوى سلطة المجموعة على شركات الأغراض المحددة والتعرض أو الحقوق في العوائد المتغيرة من المشاركة مع الشركة المستثمر فيها والقدرة على استخدام سلطتها للتأثير على هذه العوائد). على وجه الخصوص، تم تقديم توجيهات موسعة لتقييم سلطة المجموعة على الإستثمار والتي ستعتبر على أنها طرف رئيسي (بشكل أساسي من أجل منفعتها الذاتية)، ومتى ستؤخذ في الاعتبار على أنها وكيل (بشكل أساسي لمنفعة مستثمريها).

وفقاً لأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم ٢٣ المعدل، قامت المجموعة بإعادة تقييم استنتاج سيطرتها على الإستثمارات بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥. نتيجة لذلك، قامت المجموعة بتغيير استنتاج السيطرة فيما يتعلق باستثماراتها في شركة صروح المحدودة وشركة عقارات الخليج، والتي تم إحتسابها سابقاً كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. تم التوصل لهذا الاستنتاج بناء على تقدير أن المجموعة، بالإضافة لسلطتها على الأنشطة ذات العلاقة بصفة مدير الإستثمار، تتعرض لتقلبات جوهرية من مشاركتها مع هذه الإستثمارات. سابقاً، لم تكن المجموعة لتوحد مثل هذه الإستثمارات. بالتالي، ووفقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم ٢٣ المعدل، فقد قامت المجموعة بتطبيق التغيير في السياسة بأثر رجعي، وقامت بتعديل المبالغ ذات العلاقة، كما لو أنه قد تم توحيد الإستثمار من تاريخ حصول المصرف على السيطرة. فيما يلي الأثر الكمي للتغيرات:

٢) أثر التغييرات على السياسة المحاسبية

بيان المركز المالي الموحد - ١ يناير ٢٠١٤	**كما كانت معلنة سابقاً**	**أثر التوحيد**	**بعد التعديل**
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٨،٨٤٨	١	٣٨،٨٤٩
موجودات التمويلات	٢٥٣،٦٣٥	(٩،٧٣٩)	٢٤٣،٨٩٦
إستثمارات عقارية	٦،٥٨٣	٤،١٩٥	١٠،٧٧٨
عقارات قيد التطوير	-	١٢،٤٨٣	١٢،٤٨٣
موجودات أخرى	٢٣،٣٤٢	(٢٥٢)	٢٣،٠٩٠
إجمالي الموجودات	٥٤٢،٢٤٢	٦،٦٨٨	٥٤٨،٩٣٠
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء	١٨،٩٢٣	(١٢٦)	١٨،٧٩٧
مطلوبات أخرى	٧،٤٠٩	٤،٧٥٢	١٢،١٦١
إجمالي المطلوبات	١٥٠،١٨٢	٤،٦٢٦	١٥٤،٨٠٨
حقوق الملكية			
حصة غير مسيطرة	-	٢،٠٦١	٢،٠٦١
خسائر متراكمة	(١٧،٠١٤)	-	(١٧،٠١٤)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٥ (يتبع)

٢) أثر التغييرات على السياسة المحاسبية (يتبع

بآلاف الدنانير البحرينية

بيان المركز المالي الموحد - ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**كما كانت معلنة سابقاً**	**أثر التوحيد**	**بعد التعديل**
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٧،٣٥٨	٢	٣٧،٣٦٠
موجودات التمويلات	٣٠٣،٩٤٣	(٨،١٨٨)	٢٩٥،٧٥٥
إستثمارات عقارية	١٣،٧١٥	٥،٢٧٢	١٨،٩٨٧
عقارات قيد التطوير	-	٧،٨٩٣	٧،٨٩٣
موجودات أخرى	٩،٠٧٩	(٢٥٥)	٨،٨٢٤
إجمالي الموجودات	٥٩١،٩٢٤	٤،٧٢٤	٥٩٦،٦٤٨
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء	٤٧،٨٢٨	(١١٠)	٤٧،٧١٨
مطلوبات أخرى	٨،١١٥	١،٩٩٦	١٠،١١١
إجمالي المطلوبات	١٤٩،٩٣٣	١،٨٨٦	١٥١،٨١٩
حقوق الملكية			
حصة غير مسيطرة	-	٢،٧٩١	٢،٧٩١
خسائر متراكمة	(١٤،٢٧٣)	٤٧	(١٤،٢٢٦)

بآلاف الدنانير البحرينية

بيان الدخل الموحد - للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**كما كانت معلنة سابقاً**	**أثر التوحيد**	**بعد التعديل**
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	٢٢،٨٨٢	(١،٥٢٥)	٢١،٣٥٧
رسوم وإيرادات أخرى	٢،٧٨٢	١،٢٥٥	٣،١٦٤
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى حاملي حسابات الإستثمار	٢٦،٤٧٦	٧٩٥	٢٧،٢٧١
مصروفات أخرى	٤،٢٣٨	١٩	٤،٢٥٧
إجمالي المصروفات	١١،٠٤٨	١٩	١١،٠٦٧
ربح السنة	٣،٠٤٦	٧٧٧	٣،٨٢٣

<u>المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد</u>

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد للفترات السنوية المبتدئة من أو بعد ١ يناير ٢٠١٦ ويتوقع أن تكون ذات أهمية للمجموعة.

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ - "الحسابات الإستثمارية"

لقد تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ ("الحسابات الإستثمارية") في ديسمبر ٢٠١٤ ليحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ٥ ("الإفصاحات المتعلقة بأسس توزيع الربح بين حقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار") ومعيار المحاسبة المالية رقم ٦ ("حقوق أصحاب حسابات الإستثمار وما في حكمها"). سيتم تفعيل هذا المعيار للفترات المالية المبتدئة في ١ يناير ٢٠١٦. يتوقع من تطبيق هذا المعيار زيادة الإفصاحات المتعلقة بحقوق ملكية حقوق الإستثمار،و لا يتوقع أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية للمجموعة.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب) بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لايوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

ج) أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات المصرف. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الإستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطبيعة المصروف.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة إستخدام بعض التقديرات المحاسبية الحساسة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة الإجتهاد في تقدير الإجراءات المتبعة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. تتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم إحتساب التعديلات على التقديرات في الفترة التي تتم فيها هذه التعديلات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة بأن الفرضيات المستخدمة مناسبة وبالتالي فإن البيانات المالية للمجموعة تعكس الوضع المالي والنتائج بصورة عادلة. إن الأمور المعقدة التي تتطلب قدراً كبيراً من الإجتهاد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم ٢٤.

د) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له. الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف غالبية حقوق التصويت في الإستثمار.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءاً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير او وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الإستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٥ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) أساس التوحيد (يتبع)

(٢) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمتلك المجموعة فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من ٢٠% من حقوق التصويت وتمارس سلطة مؤثرة ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية.

يتم إحتساب قيمة الإستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمِر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمَر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للإستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمَر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمَر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى لا شيء ويتم وقف إحتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد إستثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

هـ) معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبعض الإستثمارات في أوراق مالية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات.

إن العملات المستخدمة من قِبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و) إستثمارات في أوراق مالية

تشتمل الإستثمارات في أوراق مالية على إستثمارات في حقوق الملكية وإستثمارات في صكوك (سندات إسلامية). يُستثنى من الإستثمارات في أوراق مالية كلاً من إستثمارات في شركات تابعة وإستثمارات في شركات زميلة (إيضاح رقم ٢ (ج)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة إستثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون هي الإستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية هي الإستثمارات التي لاتتوافر فيها مميزات الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها موجودات ذات قيمة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات الدين:

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالتكلفة المطفأة أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الأدوات كإستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لايتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لاتكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على إستثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

تشتمل الإستثمارات في ديون والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو على إستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند بداية الإستثمار، يمكن تعيين الإستثمارات في ديون والتي تتم إدارتها بتعاقدات على أساس العائد كمصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان بإمكانها إزالة أي فروقات محاسبية يمكن أن تظهر عند قياس موجودات هذه الإستثمارات أو مطلوباتها أو العوائد المتوقعة منها أو الخسائر المترتبة عليها على أسس مختلفة. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات في صكوك (مُسعّرة) متوسطة وطويلة الأجل.

الإستثمارات في حقوق الملكية :

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الإستثمار.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو إستثمارات تم تعيينها كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الإستثمارات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة عندما يتم الإستحواذ عليها أو إنشاؤها أساساً لغرض الإستفادة من التقلبات القصيرة الأجل في أسعارها أو الحصول على هامش ربح من المتاجرة. يتم تصنيف أي إستثمارات تشكل جزءاً من محفظة يغلب عليها نمط أرباح فعلية قصيرة الأجل "كإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة". قامت المجموعة حالياً بتصنيف صكوك ملكية مُدرجة طويلة الأجل وإستثمارات في أسهم خاصة تحت هذه الفئة.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات تتم إدارتها وتقييم أدائها داخلياً على أساس القيمة العادلة. تشتمل هذه الفئة على إستثمار في أسهم خاصة وشركات مقفلة معينة.

عند بداية الإستثمار، يقوم المصرف بصورة نهائية غير قابلة للتراجع بإختيار تصنيف لأدوات إستثمار معينة لاتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. وتشتمل على إستثمارات في أوراق مالية مُسعّرة وغير مُسعّرة.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الإستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الإستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و) إستثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الإستثمارات الأخرى في أوراق مالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار. عند بيع الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الإستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

يتم إحتساب الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي لايمكن من خلالها قياس القيمة العادلة بصورة موثوقة، وذلك لأنها غير مسعرة في السوق أو لعدم وجود طرق مناسبة يمكن من خلالها إشتقاق القيمة العادلة بصورة موثوقة، بسعر التكلفة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الإستثمارات في ديون والتي لايتم تصنيفها ضمن الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات إنخفاض في القيمة.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجودات أو مطلوبات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم بإستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق، مخصوماً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات أو سداد مطلوبات بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للإستثمارات المسعرة بإستخدام أسعار العرض في سوق نشطة لتلك الإستثمارات.

تستخدم المجموعة لبعض الإستثمارات الغير مسعرة، نماذج ملكية لقياس القيمة العادلة تكون عادة مستمدة من نماذج قياس معتمدة. قد لايمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءًا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الأدوات المالية.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، مخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لبيان قيمة الإستثمارات بصورة عادلة.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ز) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

ح) ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

ط) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ تمويلها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادلة والتي تستخدمها المجموعة لإدارة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

ي) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد. تُحمّل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل.

ك) إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كإستثمارات عقارية. يتم تقييم الإستثمارات العقارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الإستثمار العقاري. تمتلك المجموعة قطعة أرض مصنفة كإستثمار عقاري محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها وفلل محتفظ بها لتحصيل الايجارات.

الأرض لايتم إستهلاكها والمباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة. عندما يتم تغيير استخدام عقار كإعادة تصنيفه إلى عقارات ومعدات، تعتبر قيمته العادلة في يوم إعادة التصنيف هي سعر التكلفة للعمليات المحاسبية اللاحقة.

ل) عقارات قيد التطوير

تتكون عقارات قيد التطوير من أرض و فلل يتم تطويرها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، والتكاليف المتكبدة لتصل بالعقارات إلى الوضعية القابلة للبيع. يتم إحتساب عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

م) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها ومباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح مابين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ن) إنخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة أي من الموجودات. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية (بما في ذلك الإستثمارات في أوراق مالية) يمكن أن تشمل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المُصدِر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات مُلاحظة تتعلق بمجموعة من الموجودات كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين أو المُصدِر في المجموعة، أو الأوضاع الإقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة للإستثمارات في أوراق مالية يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة.

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الموجودات على إستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون، وموجودات التمويلات والذمم المدينة. يتم قياس الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل التي تظهر بالتكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخفّضة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. يتم إحتساب الخسائر في بيان الدخل في حساب مخصصات الإنخفاض في القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق إلى إنكماش خسائر الإنخفاض في القيمة، يتم عكس هذه الخسائر في بيان الدخل. تأخذ المجموعة بعين الإعتبار أي أدلة لإنخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس فردي وجماعي.

يتم تقييم الإنخفاض في القيمة لجميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرية وبصورة فردية. جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخفضة القيمة بصورة فردية يتم فحصها بشكل جماعي لإنخفاض القيمة الذي تم تكبّده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بصورة فردية يتم تقييم الإنخفاض في قيمتها عن طريق جمع تلك الموجودات التي لها خصائص مخاطر متشابهة.

الإستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الإستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠% من تكلفته، ولمدة تتجاوز ٦ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الإستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر مخصصات الإنخفاض في قيمة أدوات الإستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للإستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفر قيمة عادلة موثوقة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل إستثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الإستثمار.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ن) إنخفاض قيمة الموجودات (يتبع)

الموجودات غير المالية الأخرى
تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترجاع لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لايتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحتسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لايتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده.

س) حسابات جارية للعملاء
يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

ع) حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات إستثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في إستثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمار المصرف بإستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من إستثمار هذه الأموال.

يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الإستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الإستثمار. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار.

تظهر حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمارات. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الإستثمارات. إحتياطي مخاطر الإستثمار هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الإستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الإستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ف) حسابات الإستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث يقوم المصرف بصفته مدير إستثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم إستثمار أموال حسابات الإستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لايتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات للمصرف في البيانات المالية الموحدة.

ص) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ق) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لاتقوم المجموعة بإحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ر) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

ش) إحتساب الإيراد

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح وخسائر المصرف المتعلقة **بعقود المشاركة والمضاربة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب **إيراد الإستصناع** وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك** وكذلك **إيرادات وتكاليف الودائع** بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب **إيراد الإيجار** بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ت) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم المصرف بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها المصرف في أعمال الخير.

ث) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) *"الزكاة"*، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة في نهاية السنة في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. يقوم المصرف بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الإستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

خ) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المصرف كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المصرف والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المصرف. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المصرف كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين على أساس مَنح أسهم المصرف

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوفز الموظفين على أساس مَنح أسهم كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي لم تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.بالنسبة للمنح التي لاتملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

ذ) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ض) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم إحتساب جميع عمليات شراء وبيع الموجودات المالية والتي تمت بالطريقة الإعتيادية في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

ظ) التسويات

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

غ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المصرف يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ف) برنامج حماية الودائع

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى المصرف في حسابات إستثمار غير مقيدة والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى المصرف وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

٣. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)
نقد	٦،٥٢٠	٢,٥٥٠
أرصدة لدى البنوك	١٠،٣٨٦	١٢،٨٠١
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
- حساب جاري	٥،٥١٠	٥,١٣٤
- حساب الإحتياطي	١٨،٨٧٠	١٦,٨٧٥
	٤١،٢٨٦	٣٧،٣٦٠

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٤. ودائع لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
إجمالي ودائع المرابحات والوكالات	٤٣،٩٦٩	٧٦,٠٣٠
يُطرح: أرباح مؤجلة	(١٦)	(٢٤)
	٤٣،٩٥٣	٧٦,٠٠٦

بلغ متوسط الربح السنوي على الودائع لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٥ نسبة ١,٢٣% (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٠.٧٠%).

٥. موجودات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)
مرابحة	٢٧٧،١٣٠	٢٣٤،٥٣٣
مشاركة	٢٢،٤١٢	٣٧,١٤١
وكالة	٣١،٧١٧	٣٦,٢٥٦
مضاربة	١،١٨٨	١,٢٧٦
إستصناع	٣٥	٢١٨
	٣٣٢،٤٨٢	٣٠٩،٤٢٤
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - محددة	(١٠،٢٨٤)	(١٠,١٩٢)
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - جماعية	(٣،٤٨٤)	(٣,٤٧٧)
	٣١٨،٧١٤	٢٩٥،٧٥٥

تشتمل عقود المرابحة على أرباح مؤجلة تبلغ ٣٣،٥٨٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٢،٤٩٠ ألف دينار بحريني).

يشتمل إجمالي موجودات التمويلات على ذمم تمويلات المستهلكين تبلغ ٥٥،٠٤٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٦،٧٠١ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠١٥	**محددة**	**على مستوى المحفظة**	**الإجمالي**
في ١ يناير	١٠،١٩٢	٣،٤٧٧	**١٣،٦٦٩**
صافي مخصص السنة	١،٠٢٥	٧	**١،٠٣٢**
تسوية ناتجة عن شطب موجودات	(٩٣٣)	-	**(٩٣٣)**
في ٣١ ديسمبر	**١٠،٢٨٤**	**٣،٤٨٤**	**١٣،٧٦٨**

٢٠١٤	محددة	على مستوى المحفظة	الإجمالي
في ١ يناير	١٢,٥٢٩	٣,٧٩٦	١٦,٣٢٥
صافي مخصص السنة	١٢٩	(٣١٩)	(١٩٠)
تسوية ناتجة عن شطب موجودات	(٢,٤٦٦)	-	(٢,٤٦٦)
في ٣١ ديسمبر	١٠،١٩٢	٣،٤٧٧	١٣،٦٦٩

٦. إستثمارات في الصكوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)
أدوات دين:		
- صكوك غير مُسعرة (بالتكلفة المطفأة)	٦٣،٥٣٣	٣٠،٦١٩
- صكوك مُسعرة (بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل)	-	٣٩٨
أدوات حقوق الملكية:		
- صكوك مُدرجة (بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل)	-	٤،٩٦١
	٦٣،٥٣٣	٣٥،٩٧٨

خلال السنة، تم إحتساب مخصصات لإنخفاض القيمة بمبلغ ١٣١ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٠٠ ألف دينار بحريني) على أدوات الدين غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة.

أدوات الدين تظهر صافي من مخصصات انخفاض القيمة المحددة بمبلغ ٤٣١ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٠٠ ألف دينار بحريني).

٧. موجودات مشتراة لغرض التأجير

	٢٠١٥	٢٠١٤
التكلفة		
في ١ يناير	٥٠،٣٦٦	٣٩،٩٢٩
إضافات خلال السنة	٣٤،٤٣٠	٢٠،٢١٨
سداد / تسويات خلال السنة	(٩،٤٧٠)	(٩،٧٨١)
في ٣١ ديسمبر	**٧٥،٣٢٦**	٥٠،٣٦٦
الإستهلاك المتراكم		
في ١ يناير	٧،٣٨٥	٧،٨٦٨
إستهلاك السنة	٩،٦٠٠	٩،٢٩٨
سداد خلال السنة	(٩،٤٧٠)	(٩،٧٨١)
في ٣١ ديسمبر	**٧،٥١٥**	٧،٣٨٥
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**٦٧،٨١١**	٤٢،٩٨١

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ١،٢٨٩ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٧٩٨ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من مخصصات جماعية بمبلغ ٦٩٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٤٤٢ ألف دينار بحريني) ومخصصات محددة بمبلغ ٢٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: لا شيء). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٢٨٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٨٢ ألف دينار بحريني).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٦٦،٦٩٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٤٢،٦٨٤ ألف دينار بحريني).

٨. إستثمارات في أوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
- أسهم حقوق ملكية غير مُسعرة (بالقيمة العادلة)	١٥،١٤٨	١٥،١٤٨
بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (تظهر بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)*	٤٩،٠٩٩	٤٥،٧٩٧
- أسهم حقوق ملكية مُدرجة (بالقيمة العادلة)	٣،٥٥٤	-
	٦٧،٨٠١	٦٠،٩٤٥

* تتضمن أسهم حقوق الملكية الغير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية على إستثمارات في شركات مقفلة أو تمثل إستثمارات في مشاريع قامت المجموعة بالترويج لها. يتم إحتساب هذه الإستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك بعدم الحصول على أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الإستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو بيع الأصول الأساسية أو عن طريق طرح أولي عام.

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم إحتسابها خلال السنة ٧٦٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٤٣٢ ألف دينار بحريني) على أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة. بينما بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أسهم حقوق الملكية المدرجة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ٢٦٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: لا شيء).

أسهم حقوق الملكية غير المدرجة تظهر بالتكلفة صافي مخصصات إنخفاض القيمة تبلغ قيمتها ١٧،٥٤٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٦،٧٨١ ألف دينار بحريني). أسهم حقوق الملكية المدرجة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية صافي مخصصات انخفاض القيمة المحددة بمبلغ ٢٦٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: لا شيء).

أحداث لاحقة

بعد نهاية السنه، قام المصرف بالتخلص من إستثمارات في أسهم حقوق ملكية تبلغ ٧،٥٤ مليون دينار بحريني عن طريق صفقة تبادل قام المصرف من خلالها بالإستحواذ على إستثمارات في مشاريع يديرها وبمبلغ مماثل. إضافه لذلك، من إجمالي الإستثمار الذي تم الإستحواذ عليه، قام المصرف ببيع حصة تبلغ ٣،٧٧ مليون دينار بحريني لطرف ذو علاقة مقابل نقد. تعتبر العمليات المذكورة أعلاه جزء من خطة إعادة موازنة محفظة المصرف.

حتى تاريخ الموافقة على هذه البيانات المالية، إنخفضت محفظة الإستثمار في الأسهم المدرجه بمبلغ ٣٧٨ ألف دينار بحريني و ذلك نظراً للتقلبات المؤقته للسوق.

٩. إستثمارات في شركات زميلة

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ١ يناير	٢،٦٠٤	٢،٦٨١
إستردادات خلال السنة	-	(١٠٤)
حصة المصرف من أرباح السنة	١	٢٧
في ٣١ ديسمبر	**٢،٦٠٥**	٢،٦٠٤

تشتمل الإستثمارات في الشركات الزميلة على:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة التملك	طبيعة العمل
شركة المشاريع العقارية كابيتال ش.م.ب (م)	البحرين	٣٠,٠٠%	إمتلاك وتطوير عقارات
أملاك ٢ (شركة ذات أغراض خاصة)	جزر الكايمن	٢٣,٥١%	شراء وبيع عقارات في مملكة البحرين

فيما يلي معلومات مالية مختصرة عن الشركات الزميلة تم إستخراجها بناءاً على طريقة حقوق الملكية ولم يتم تعديلها بحيث تعكس نسبة ملكية المجموعة في هذه الشركات (تم إستخراج هذه المعلومات من أحدث حسابات إدارية غير مدققة):

	٢٠١٥	٢٠١٤
إجمالي الموجودات	١٠،٣٤٢	١٠,٦٤٣
إجمالي المطلوبات	٧٨٧	١,٠٨٤
إجمالي الإيرادات	٦٤٩	٤٤٨
إجمالي صافي (الخسائر) / الأرباح	(١)	١٠١

١٠. إستثمارات عقارية

	أراضي	مباني	٢٠١٥ المجموع	٢٠١٤ المجموع
التكلفة				
في ١ يناير	١٦،٦٥٢	٣،٦٠١	٢٠،٢٥٣	٢٠،٢٥٣
إنخفاض القيمة	-	(٣٠)	(٣٠)	(٣٤٨)
في ٣١ ديسمبر	**١٦،٦٥٢**	**٣،٥٧١**	**٢٠،٢٢٣**	١٩،٩٠٥
إستهلاك متراكم				
في ١ يناير	-	١،٠٠٨	١،٠٠٨	٨٦٤
إستهلاك السنة	-	١٤٤	١٤٤	١٤٤
في ٣١ ديسمبر	**-**	**١،١٥٢**	**١،١٥٢**	١،٠٠٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	**١٦،٦٥٢**	**٢،٤١٩**	**١٩،٠٧١**	١٨،٨٩٧

تشتمل الإستثمارات العقارية على أربع قطع أراضي وثلاثة مباني وثلاثة عشر فيلا محتفظ بها بهدف الإستفادة من الزيادة في قيمتها المستقبلية وكسب دخل دوري.

يمتلك المصرف قطعتي أرض في مشروع مرفأ البحرين المالي وذلك مقابل بيع إستثمار في سنة ٢٠١٠. تنوي المجموعة إستغلال إحدى هاتين القطعتين لأغراض خاصة تتعلق بالمجموعة ولذلك تم تصنيفها تحت بند "عقارات ومعدات" (الإيضاح رقم ١٣). تم الإحتفاظ بالقطعة الثانية وتصنيفها ضمن "إستثمارات عقارية".

في ديسمبر ٢٠١٤ إحتسب المصرف ثلاث قطع أراضي وثلاثة عشر فيلا في البحرين، إستلمت مقابل سداد/ تسوية ثلاث إتفاقيات تمويل متعثرة (الإيضاح رقم ٣٤).

١١. عقارات قيد التطوير

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)
الرصيد في ١ يناير	١١،٤٧٧	١٦،٩٠٥
المحول من بيع فلل	(٢،٧٥٠)	(٥،٤٢٨)
	٨،٧٢٧	١١،٤٧٧
مطروحاً: مخصص لإنخفاض صافي القيمة القابلة للتحقق	(١،٧٧٥)	(٣،٥٨٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦،٩٥٢**	٧،٨٩٣

تتكون العقارات قيد التطوير من ٢٢ فلة يملكها المصرف من خلال شركة تابعة في منطقة الصخير، ويحتفظ بها لغرض البيع في نطاق العمل الإعتيادي.

الحركة في مخصص إنخفاض صافي القيمة القابلة للتحقق

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)
الرصيد في ١ يناير	٣،٥٨٤	٤،٥٠٦
إنتفاء المخصص للسنة	(٧٤٤)	(٩١)
المحول من بيع فلل	(١،٠٦٥)	(٨٣١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١،٧٥٥**	٣،٥٨٤

قامت الإدارة بتقييم صافي القيمة القابلة للتحقق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وإحتساب إنتفاء للمخصص بمبلغ ٧٤٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٩١ ألف دينار بحريني) بناء على التقدير الحالي لأسعار ومصروفات البيع.

١٢. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)
قرض حسن	٥،٠٢٩	٥,٠٢٩
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٠٠	٦٨٦
عوائد مستحقة على صكوك	١،٣١٣	٢٠٠
ذمم مدينة أخرى	٥،٧٣٣	٢،٩٠٩
١٢،٦٧٥		٨،٨٢٤

يظهر القرض الحسن صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة بمبلغ ٩٥٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٩٥٥ ألف دينار بحريني). يظهر مبلغ الذمم المدينة الأخرى صافي مخصصات إنخفاض في القيمة تبلغ ٧٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٧٢٢ ألف دينار بحريني).

١٣. عقارات ومعدات

	أرض (الإيضاح رقم ١٠)	مباني	أثاث و تجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	أعمال قيد الإنشاء	٢٠١٥ الإجمالي	٢٠١٤ الإجمالي
التكلفة								
في ١ يناير	٦،٧١٤	٤٩٣	٤،٢٢٤	٣،٣٥٢	٣٨٥	٥٦٩	١٥،٧٣٧	١٤,٩٧٤
إضافات	-	-	٣٧	١٣٥	٧٤	٤٤٩	٦٩٥	٧٦٣
رسملة	-	-	١٥٤	٣٢٥	٣٦	(٥١٥)	-	-
استبعاد	-	(٤٩٣)	-	(١)	(٤٢)	-	(٥٣٦)	-
في ٣١ ديسمبر	**٦،٧١٤**	**-**	**٤،٤١٥**	**٣،٨١١**	**٤٥٣**	**٥٠٣**	**١٥،٨٩٦**	١٥،٧٣٧
الإستهلاك المتراكم								
في ١ يناير	-	٣٩	٣،٨٨٤	٢،٩٨٨	٣٠٩	-	٧،٢٢٠	٦,٥٩٣
إستهلاك السنة	-	٩	١٩٣	٢٤٠	٤٠	-	٤٨٢	٦٢٧
استبعاد	-	(٤٨)	-	(١)	(٤٢)	-	(٩١)	-
في ٣١ ديسمبر	**-**	**-**	**٤،٠٧٧**	**٣،٢٢٧**	**٣٠٧**	**-**	**٧،٦١١**	٧،٢٢٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	**٦،٧١٤**	**-**	**٣٣٨**	**٥٨٤**	**١٤٦**	**٥٠٣**	**٨،٢٨٥**	٨،٥١٧
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٦،٧١٤	٤٥٤	٣٤٠	٣٦٤	٧٦	٥٦٩	٨،٥١٧	

١٤. ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
مؤسسات غير مالية	١٧،٧٣٨	٢٣,٢٦٣
أفراد	٣٠،٥٧٣	٢٠,٥١٩
	٤٨،٣١١	٤٣،٧٨٢

تمثل هذه المبالغ ودائع في صيغة عقود مرابحة.

١٥. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)
أرباح مضاربات مستحقة	٢،٨٣١	٣,١٥٣
ذمم دائنة للموظفين	٥٣٠	٧٧٥
أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع (صفحة ١٢)	٧٢٧	٨٥٩
مستحقات عقود إستصناع	١١٣	١١١
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	٥،٦٣٦	٥،٢١٣
	٩،٨٣٧	١٠،١١١

١٦. حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يخلط المصرف الأموال المستلمة من حاملي حسابات الإستثمار ويقوم بإستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
أرصدة لدى البنوك	١٠،٣٨٦	١٢,٧٩٩
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	١٨،٨٧٠	١٦,٨٧٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣،٩٥٣	٧٦,٠٠٦
أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون - صكوك	٦٣،٥٣٣	٣١,٠١٧
أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية - صكوك	-	٤,٩٦١
موجودات التمويل	٢٣٤،٥٢٩	١٩٧,٢٧٦
	٣٧١،٢٧١	٣٣٨،٩٣٤

فيما يلي بيان بالعائد من الموجودات المستثمرة بصورة مشتركة والتوزيعات لأصحاب حسابات الإستثمار:

	٢٠١٥	٢٠١٤
حصة المستثمرين من عوائد موجودات تم إستثمارها بصورة مشتركة	١٦،٩٣٣	١٢,٨٤٣
حصة المصرف كمضارب	(٩،٥٥١)	(٤,٠٠٢)
العائد/ توزيعات إلى أصحاب حسابات الإستثمار	**٧،٣٨٢**	٨،٨٤١

تم تقريباً توزيع نسبة ١،٩٨% (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٢،٦%) على المستثمرين في حين إحتفظ المصرف بالرصيد المتبقي كرسوم مضارب. بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لاشيء (٢٠١٤: لاشيء) ورصيد إحتياطي مخاطر الإستثمار لاشيء (٢٠١٤: لاشيء).

١٧. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
المصرح به:		
٣،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠،١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٣٠٠،٠٠٠**	٣٠٠،٠٠٠
الصادر والمدفوع:		
١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ سهم عادي (٢٠١٤: ١،١٥٤،١٦١،٠٨٤) بواقع ٠،١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**١٠٠،٠٠٠**	١١٥،٤١٦

يوجد لدى المصرف فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، يحتفظ المصرف بأسهم خزينة تبلغ ٦٨،٠٥١،٣٢٥ سهماً (٢٠١٤: ٢٨،٦٢١،٣٣٢).

وافق المساهمون في إجتماع الجمعية العمومية غير الإعتيادية الذي عُقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥، على شطب خسائر متراكمة للمصرف بمبلغ ١٦،٩٥١ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، من خلال تسوية ١،٥٣٥ ألف دينار بحريني مقابل علاوة الأسهم، ومبلغ ١٥،٤١٦ ألف دينار بحريني مقابل رأس المال المدفوع. تم تحقيق خفض رأس المال من خلال إلغاء ١٥٤،١٦١،٠٨٤ سهماً لكل ١٠ أسهم مملوكة، وبالتالي خفض أسهم رأس المال المدفوع للمصرف من ١،١٥٤،١٦١،٠٨٤ سهماً (١١٥،٤١٦ ألف دينار بحريني) إلى ١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ سهماً (١٠٠ ألف دينار بحريني). إن تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي قيد التنفيذ.

١٧ . رأس المال (يتبع)

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

الفئة *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)
أقل من ١%	١٤٣،٢٧٩،٩٥٢	٥٣٣	١٤،٣٣
١% إلى أقل من ٥%	٩٧،٢١٦،٥٤٣	٦	٩،٧٢
٥% إلى أقل من ١٠%**	١٤٩،٤١٠،٣٩٣	٢	١٤،٩٤
١٠% إلى أقل من ٢٠%	١٤٠،١٠١،٧٦١	١	١٤،٠١
٢٠% إلى أقل من ٥٠%	٤٦٩،٩٩١،٣٥١	١	٤٧،٠٠
	١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	**٥٤٣**	**١٠٠،٠٠**

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم* المصرف *المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة وأسهم خطة حوافز الموظفين غير المستحقة.*

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٤٦٩،٩٩١،٣٥١	٤٧،٠٠
شركة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك مقفلة	الكويت	١٤١،١٠١،٧٦١	١٤،٠١
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع	الإمارات	٨٦،١٨٦،٥٩٦	٨،٦١
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	٦٣،٢٢٣،٧٩٧	٦،٣٠

*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تمثل هذه الأسهم ٤٧% من رأس مال المصرف تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف لأغراض التقارير المالية.

١٨. إيراد من الصكوك

	٢٠١٥	٢٠١٤
أرباح من أدوات دين - صكوك	٣،٣٤١	٨٠١
إيرادات أخرى وربح من بيع الصكوك	٣٤١	٥١٦
	٣،٦٨٢	١،٣١٧

١٩. إيراد من إستثمارات في أوراق مالية

	٢٠١٥	٢٠١٤
توزيعات أرباح من الإستثمارات الغير مُسعّرة	٥٣٩	٢٧١
صافي خسائر الإستثمارات المُدرجة	(٨٦)	-
أرباح/ (خسائر) من بيع الإستثمارات	٤٢٥	(١٧١)
	٨٧٨	١٠٠

٢٠. تكلفة الموظفين

	٢٠١٥	٢٠١٤
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٤،٨٧٧	٥،٤٤٠
مصروفات تأمينات إجتماعية	٧١١	٦٦٢
مصروفات الموظفين الأخرى	١٣٨	٨١
	٥،٧٢٦	٦،١٨٣

٢١. مصروفات أخرى

	٢٠١٥	٢٠١٤ (معدلة)
تكلفة المَكاتب	١،١٠١	١,٠٠٨
تكاليف إعلانات وتسويق	٨٦٢	٧٧٩
أتعاب مهنية	٥٦٦	٦٨٥
تقنية المعلومات	٤١١	٤٧٤
مصروفات مجلس الإدارة	١٩٦	٢١٦
مصروفات الإتصالات	٣٠١	٢٣٩
مصروفات قنوات التوزيع	٣١٤	١٩٢
مصروفات إدارية أخرى	٨٥٢	٦٦٤
	٤،٦٠٣	٤،٢٥٧

٢٢. مخصصات الإنخفاض في القيمة

	٢٠١٥	٢٠١٤
موجودات التمويلات (إيضاح رقم ٥)	١،٠٣٢	(١٩٠)
أقساط إيجارات مستحقة (إيضاح رقم ٨)	٢٨٠	٨٢
إستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - بالتكلفة (إيضاح رقم ٧)	٧٦٦	٤٣٢
إستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - بالقيمة العادلة (إيضاح رقم ٧)	٢٦٣	-
إستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ٦)	١٣١	١٠٠
موجودات أخرى (إيضاح رقم ١٢)	-	٥٧
	٢،٤٧٢	٤٨١

٢٣. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

أسست المجموعة شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م) ("حوافز")، وهي شركة ذات أغراض خاصة، للإحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.
وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، كانت شركة حوافز تحتفظ بما مجموعه ٦،٩١٧،٣٦٧ سهماً. خلال السنة، تم منح ٢،٠٨٩،٨٣٩ سهماً إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام وتخضع لفترة الثلاث سنوات.

٢٤. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

يقوم المصرف بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

تصنيف الإستثمارات
خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي إستثمار إما بتصنيفه كأدوات إستثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات إستثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل إستثمار نية الإدارة تجاه هذا الإستثمار ويخضع كل إستثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٢ (هـ)).

شركات ذات أغراض خاصة
يقوم المصرف بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة أساساً ليُمّكن المستثمرين من المشاركة في إستثماراته. يقوم المصرف بتوفير خدمات إدارية، إدارة إستثمارات وخدمات إستشارية لهذه الشركات، يؤدي تقديم مثل هذه الخدمات إلى قيام المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. يقوم المصرف بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه الذين يمثلون أطرافاً خارجية مستفيدة من هذه الإستثمارات.

لايقوم المصرف بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لايسيطر عليها. لتحديد ما إذا كان المصرف يمارس السيطرة على هذه الشركات، يتم قياس الأهداف من أنشطة هذه الشركات، ومدى تعرض المصرف لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نية المجموعة ومقدرتها على إتخاذ قرارات تشغيلية نيابة عن هذه الشركات ومدى إستفادة المجموعة من تنفيذ مثل هذه القرارات.

التقديرات

الإنخفاض في قيمة إستثمارات في حقوق الملكية
تقر المجموعة بتعرض الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة لإنخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي على وجود الإنخفاض وأن هذا الإنخفاض يعتبر جوهرياً أو عندما يكون هناك إنخفاض لفترة طويلة في قيمتها العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠% من تكلفته، كما تَعتبر المجموعة أن أي إنخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٦ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. عندما لاتتوفر قيمة عادلة للإستثمارات ويتم إحتسابها بسعر التكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترجاع من هذه الإستثمارات لإختبار أي إنخفاض في قيمتها.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل إستثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب الإنخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الإستثمار.

٢٤. *التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)*

التقديرات (يتبع)

عند القيام بهذه التقديرات، يقوم المصرف بتقييم بعض العوامل التي من ضمنها وجود دلائل على تدهور في الوضع المالي للشركة المُستثمَر فيها، وأداء الصناعة والقطاع الذي تعمل فيه، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من الممكن، بناءاً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للإستثمارات وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهرية في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسعرة
تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للإستثمارات غير المُسعّرة بإستخدام أساليب تقييم. وتشمل إستخدام معاملات مع أطراف مُلمّة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو إستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءاً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات أو المَحافِظ التي تم الإستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لايمكن تحديدها بدقة. لايمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية).من الممكن بحد معقول، بناءاً على معلومات متوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للإستثمارات.

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للإستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للإستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قام المصرف بتبني منهج السوق لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسعّرة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الإستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥% في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٧٣٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٧٦١ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قِبل المجموعة.

إنخفاض قيمة موجودات التمويلات
يتم تقييم موجودات التمويلات وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٢(ل). يتم تقييم مدى الإنخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حده وبناءاً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع إستلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم للوضع المالي للعميل والقيمة الصافية المتحققة لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كلٌ على حده، كما يقوم بتقييم الإستراتيجية المتاحة للخروج من هذه الأزمة وتقييم التدفقات النقدية المتوقع إستلامها.

لغرض تقييم أي إنخفاض في قيمة المحفظة بصفة جماعية، تقوم الإدارة، متى توافرت، بإستخدام تقييمات مبنية على خبرتها عند حدوث أي خسائر تاريخية لموجودات وعند حدوث أي خسائر في القطاع المعني بموجودات لها خصائص مخاطر إئتمانية وأدلة موضوعية على حدوث إنخفاض في القيمة مشابهة لتلك الموجودات التي تحتوي عليها هـذه المحفظة. لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة، يتم تجميع موجودات التمويلات التي لها صفات مخاطر إئتمانية متشابهة (أي بناءاً على عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة والتي تأخذ في الإعتبار نوع الموجودات، والقطاع الصناعي، والموقع الجغرافي، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرضيات التي تُبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإنخفاض في القيمة على أساس جماعي.

تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير
تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في نقطة محددة من الوقت، بناء على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقينية ومسائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية. من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الفرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهرية في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.

٢٥. موجودات تحت الإدارة

يقوم المصرف بتوفير خدمات إدارية، وإدارة إستثمارات وخدمات إستشارية لشركاته الإستثمارية، حيث تقوم المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. لم يتم تضمين أي موجودات تحت الإدارة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما في تاريخ نهاية السنة، بلغت الموجودات تحت الإدارة ٢٥٥،٢١ مليون دينار بحريني (٢٠١٤: ٢٦١،٧٧ مليون دينار بحريني). قام المصرف خلال السنة بإحتساب رسوم إدارة بلغت لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٧٣٨ ألف دينار بحريني) في مقابل إدارة هذه الموجودات.

٢٦. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات يمارس المصرف عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمصرف.

ينتج جزء كبير من رسوم الإدارة من شركات (موجودات تحت الإدارة) يمارس المصرف أو مساهموه الرئيسيون نفوذاً مؤثراً عليها. على الرغم من إعتبار هذه المؤسسات كأطراف ذات علاقة، إلا أن المصرف يقوم بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه والذين يمثلون الأطراف المستفيدة من هذه الإستثمارات.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف العادية في نهاية السنة:

الفئة *	عدد الأسهم	أعضاء مجلس الإدارة
أقل من ١%	٧،٣٧١،٨٠٦	٤
١% إلى ١٠%	-	-

** موضحة كنسبة من مجموع أسهم* المصرف *المتداولة.*

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المصرف. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

	٢٠١٥	٢٠١٤
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٦٠	٨١
مخصصات أعضاء مجلس الإدارة	١٢٠	١٢٠
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٦٠٣	٨٦٨

تعاملات مع حسابات الإستثمار المقيدة

يتم تنفيذ المعاملات التي تتضمن تحويل أو بيع موجودات إلى حسابات الإستثمار المقيدة وفقاً لقيم تم الإتفاق عليها مسبقاً ووفقاً للشروط التي تم التعاقد عليها لكل إستثمار مقيد. خلال سنة ٢٠١٥، ومن خلال الأنشطة الإعتيادية، قام المصرف بشراء بعض إستثمارات بقيم تعاقدية متفق عليها وتبلغ ٤،٣٧٢ ألف دينار بحريني.

٢٦ . معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	شركـات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	٣٣٤	-	-	-	٣٣٤
إستثمارات في أوراق مالية	-	-	٢،٢٨٤	٢٣،٨٤٥	٢٦،١٢٩
إستثمارات في شركات زميلة	٢،٦٠٥	-	-	-	٢،٦٠٥
موجودات أخرى	١١٧	-	-	٢،٤٩٤	٢،٦١١
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	٢٢٢	-	٩،٩٧١	٧،٨٠٠	١٧،٩٩٣
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١١٠	-	١٩،٩٤٣	٨،٤٠٩	٢٨،٤٦٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	شركـات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	٦٤٦	-	-	-	٦٤٦
إستثمارات في أوراق مالية	-	-	٢،٢٨٤	٢٤,٩٢٩	٢٧,٢١٣
إستثمارات في شركات زميلة	٢,٦٠٤	-	-	-	٢,٦٠٤
موجودات أخرى	١٠٠	-	-	٢،٠٨٤	٢،١٨٤
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	١٤٨	-	٤٣	١،٤٥٦	١،٦٤٧
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٤٥٧	٣٤٩	٥,٦٧١	١٠،٣٩٤	١٦،٨٧١

٢٦ . معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠١٥	شركـات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	٣٩	-	-	-	**٣٩**
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	-	-	-	٣٦٧	**٣٦٧**
حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة	١	-	-	-	**١**
المصروفات					
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	٢	-	٥٢٠	١٣١	**٦٥٣**
تكلفة الموظفين	-	٦٠٣	-	-	**٦٠٣**
مصروفات أخرى	-	-	-	١١٠	**١١٠**

٢٠١٤	شركـات زميلة	موظفي الإدارة الرئيسيين	الشركه الأم / مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
رسوم إدارة	-	-	-	٧٠٥	٧٠٥
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠٢	-	-	-	١٠٢
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	-	-	١٦٢	(١٩٨)	(٣٦)
حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة	٢٧	-	-	-	٢٧
المصروفات					
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	١٨	٨	٤٠	٢٥٧	٣٢٣
تكلفة الموظفين	-	٨٦٨	-	-	٨٦٨
مصروفات أخرى	-	-	-	١٢٣	١٢٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح/ (خسارة) السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الإعتبار تأثير الأسهم التى تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

العائد الأساسي لكل سهم	٢٠١٥	٢٠١٤ (معدلة)
ربح العائد للشركة الأم للسنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	٧،٠١٤	٣،٠٩٣
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)	٩٦١،٤٦١	٩٦٨،٥٠٧
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	٧،٣٠	٣،١٩

لا يمتلك المصرف أي أدوات مخفضَّة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٨. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المصرف مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المصرف لضمان إلتزام أنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية.

٢٩. الزكـاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الإستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة بصورة مباشرة. لايقوم المصرف بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة. يقوم المصرف بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقِرها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف ويقوم المصرف بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ١٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٧٦٦ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ الواجب إخراجها من قبل المصرف على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ لا شيء (٢٠١٤: لاشيء). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١٠٠ ألف دينار بحريني أو ٠،١٠٠ فلس لكل سهم (٢٠١٤: ٧٦٦ ألف دينار بحريني أو ٠،٦٦٤ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. سيدفع المصرف مبلغ ٧ آلاف دينار بحريني (٢٠١٤: ١٩ ألف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ إستناداً إلى ٠،١٠٠ فلس للسهم الواحد (الإيضاح رقم ٣٥).

٣٠. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءاً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يقدم خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك إستثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية إستثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار إستثمارات والقيام بدور المُرتِب للإستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما يقدم المصرف منتجات كحسابات إستثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الإستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام بإستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قام المصرف بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أُنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

يقوم المصرف ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين ولاتمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٢ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

٣٠. بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات إن وجدت بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	خدمات مصرفية إستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢	٤١،٢٨٤	-	٤١،٢٨٦
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧،٤٤٠	٣٦،٥١٣	-	٤٣،٩٥٣
موجودات التمويلات	(٦،٣٩٧)	٣٢٥،١١١	-	٣١٨،٧١٤
إستثمارات في الصكوك	-	٦٣،٥٣٣	-	٦٣،٥٣٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملةأقساط إيجارات مستحقة)	-	٦٩،١٠٠	-	٦٩،١٠٠
إستثمارات في أوراق مالية	٦٧،٨٠١	-	-	٦٧،٨٠١
إستثمارات في شركات زميلة	٢،٦٠٥	-	-	٢،٦٠٥
إستثمارات عقارية	١٩،٠٧١	-	-	١٩،٠٧١
عقارات قيد التطوير	٦،٩٥٢	-	-	٦،٩٥٢
موجودات أخرى	٩،٢٢٧	٢،٤٩٥	٩٥٣	١٢،٦٧٥
عقارات ومعدات	-	-	٨،٢٨٥	٨،٢٨٥
إجمالي موجودات القطاع	**١٠٦،٧٠١**	**٥٣٨،٠٣٦**	**٩،٢٣٨**	**٦٥٣،٩٧٥**
ودائع من مؤسسات مالية	-	٤٧،٠٠٧	-	٤٧،٠٠٧
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٤٨،٣١١	-	٤٨،٣١١
حسابات جارية للعملاء	٧،٤٤٠	٥٨،٤٠٨	-	٦٥،٨٤٨
مطلوبات أخرى	١،٧٩٣	٥،٦١٤	٢،٤٣٠	٩،٨٣٧
إجمالي مطلوبات القطاع	**٩،٢٣٣**	**١٥٩،٣٤٠**	**٢،٤٣٠**	**١٧١،٠٠٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٨،٥١٩**	**٣٦٢،٧٥٢**	**-**	**٣٧١،٢٧١**
حسابات الإستثمار المقيدة	**٢١،٥٣٤**	**-**	**-**	**٢١،٥٣٤**

٣٠. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٥	خدمات مصرفية إستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعة	المجموع
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	٩٦	٤٧٠	-	**٥٦٦**
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	(٣٣٥)	٢١،٧٨٢	-	**٢١،٤٤٧**
إيراد من الصكوك	-	٣،٦٨٢	-	**٣،٦٨٢**
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	٨٧٨	-	-	**٨٧٨**
حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة	١	-	-	**١**
إيرادات أخرى	٢،٢٠٣	٢،٢٠١	-	**٤،٤٠٤**
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	**٢،٨٤٣**	**٢٨،١٣٥**	**-**	**٣٠،٩٧٨**
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار				
قبل حصة المصرف كمُضارب	(٥٢٧)	(١٦،٤٠٦)	-	**(١٦،٩٣٣)**
حصة المصرف كمضارب	٢٩٨	٩،٢٥٣	-	**٩،٥٥١**
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	**(٢٢٩)**	**(٧،١٥٣)**	**-**	**(٧،٣٨٢)**
يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	(٦٤)	(٢،٢٢٨)	-	**(٢،٢٩٢)**
إجمالي إيرادات القطاع	**٢،٥٥٠**	**١٨،٧٥٤**	**-**	**٢١،٣٠٤**
تكلفة الموظفين	٥٧٣	٢،٢٩٠	٢،٨٦٣	**٥،٧٢٦**
مصروفات إستهلاك	-	-	٤٨٢	**٤٨٢**
مصروفات أخرى	١٨٣	١،٢١٦	٣،٢٠٤	**٤،٦٠٣**
إجمالي مصروفات القطاع	**٧٥٦**	**٣،٥٠٦**	**٦،٥٤٩**	**١٠،٨١١**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	**١،٧٩٤**	**١٥،٢٤٨**	**(٦،٥٤٩)**	**١٠،٤٩٣**
مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة	(١،٠٢٩)	(١،٤٤٣)	-	**(٢،٤٧٢)**
نتائج القطاع	**٧٦٥**	**١٣،٨٠٥**	**(٦،٥٤٩)**	**٨،٠٢١**

٣٠. بيان القطاع (يتبع)

١ ديسمبر ٢٠١٤	خدمات مصرفية إستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢	٣٧,٣٥٨	-	٣٧،٣٦٠
ودائع لدى مؤسسات مالية	١،٣١٨	٧٤،٦٨٨	-	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	(٨،١٨٨)	٣٠٣,٩٤٣	-	٢٩٥،٧٥٥
إستثمارات في الصكوك	-	٣٥،٩٧٨	-	٣٥،٩٧٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	٤٣,٧٧٩	-	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في أوراق مالية	٦٠،٩٤٥	-	-	٦٠،٩٤٥
إستثمارات في شركات زميلة	٢،٦٠٤	-	-	٢،٦٠٤
إستثمارات عقارية	١٨،٩٨٧	-	-	١٨،٩٨٧
عقارات قيد التطوير	٧،٨٩٣	-	-	٧،٨٩٣
موجودات أخرى	٧،١٤٠	٧٣٦	٩٤٨	٨،٨٢٤
عقارات ومعدات	-	-	٨،٥١٧	٨،٥١٧
إجمالي موجودات القطاع	٩٠،٧٠١	٤٩٦،٤٨٢	٩،٤٦٥	٥٩٦،٦٤٨
ودائع من مؤسسات مالية	-	٥٠،٢٠٨	-	٥٠،٢٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٤٣،٧٨٢	-	٤٣،٧٨٢
حسابات جارية للعملاء	١،٣١٨	٤٦،٤٠٠	-	٤٧،٧١٨
مطلوبات أخرى	٢،٠٩١	٥،١٢٠	٢،٩٠٠	١٠،١١١
إجمالي مطلوبات القطاع	٣،٤٠٩	١٤٥،٥١٠	٢،٩٠٠	١٥١،٨١٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٠،٨٥٥	٣٢٨،٠٧٩	-	٣٣٨،٩٣٤
حسابات الإستثمار المقيدة	٢١،٩٦٦	-	-	٢١،٩٦٦

٣٠. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٤	خدمات مصرفية إستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعـــة	المجموع
رسوم إدارة	٧٣٨	-	-	٧٣٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	١٠	٥٥٨	-	٥٦٨
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	(٤٥٨)	٢١،٨١٥	-	٢١،٣٥٧
إيراد من الصكوك	-	١،٣١٧	-	١،٣١٧
إيراد من إستثمارات في أوراق مالية	١٠٠	-	-	١٠٠
حصة المصرف من أرباح الشركات الزميلة	٢٧	-	-	٢٧
إيرادات أخرى	١،٦٨٩	١،٤٧٥	-	٣،١٦٤
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	٢،١٠٦	٢٥،١٦٥	-	٢٧،٢٧١
يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب	(٣٨٨)	(١٢,٤٥٥)	-	(١٢,٨٤٣)
حصة المصرف كمُضارب	١٢١	٣,٨٨١	-	٤,٠٠٢
العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار	(٢٦٧)	(٨،٥٧٤)	-	(٨،٨٤١)
يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	(٨٨)	(٢،٩٧١)	-	(٣،٠٥٩)
إجمالي إيرادات القطاع	١،٧٥١	١٣،٦٢٠	-	١٥،٣٧١
تكلفة الموظفين	٦١٨	٢,٤٧٣	٣,٠٩٢	٦,١٨٣
مصروفات إستهلاك	-	-	٦٢٧	٦٢٧
مصروفات أخرى	١٤٢	٩٩٤	٣،١٢١	٤،٢٥٧
إجمالي مصروفات القطاع	٧٦٠	٣،٤٦٧	٦،٨٤٠	١١،٠٦٧
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٩٩١	١٠،١٥٣	(٦،٨٤٠)	٤،٣٠٤
مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة	(٤٣٢)	٨	(٥٧)	(٤٨١)
نتائج القطاع	٥٥٩	١٠،١٦١	(٦،٨٩٧)	٣،٨٢٣

٣١. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الودائع لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، والإستثمارات في الصكوك (لغرض غير المتاجرة)، وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٤١،٢٨٦	-	-	-	-	**٤١،٢٨٦**
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣،٧٩٣	-	١٦٠	-	-	**٤٣،٩٥٣**
موجودات التمويلات	٤٦،٧١٣	١٦،٩٣٨	٣٤،٣١٦	٧٧،٨٦٩	١٤٢،٨٧٨	**٣١٨،٧١٤**
إستثمارات في الصكوك	٦٣،٥٣٣	-	-	-	-	**٦٣،٥٣٣**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٥٣٣	-	-	٤٧٢	٦٨،٠٩٥	**٦٩،١٠٠**
إستثمارات في أوراق مالية	-	-	-	٦٧،٨٠١	-	**٦٧،٨٠١**
إستثمارات في شركات زميلة	٩٣٣	-	-	-	١،٦٧٢	**٢،٦٠٥**
إستثمارات عقارية	-	-	-	-	١٩،٠٧١	**١٩،٠٧١**
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	٦،٩٥٢	**٦،٩٥٢**
موجودات أخرى	١،٥٢٨	-	٢٣١	١٠،٩١٦	-	**١٢،٦٧٥**
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٨،٢٨٥	**٨،٢٨٥**
إجمالي الموجودات	**١٩٨،٣١٩**	**١٦،٩٣٨**	**٣٤،٧٠٧**	**١٥٧،٠٥٨**	**٢٤٦،٩٥٣**	**٦٥٣،٩٧٥**
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	٣٠،٥١٠	١،٥٢٥	-	١٤،٩٧٢	-	**٤٧،٠٠٧**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٤،٢١٠	٨،٣٦٨	٢٢،٦٣٦	١،٥٠٤	١،٥٩٣	**٤٨،٣١١**
حسابات جارية للعملاء	٤١،١٦٧	١١،٠٢٦	٥،٠٧٥	٢،٩٧٣	٥،٦٠٧	**٦٥،٨٤٨**
مطلوبات أخرى	٢،٣٣٥	٨٥٦	١،٢٣٢	٥،٤١٤	-	**٩،٨٣٧**
إجمالي المطلوبات	**٨٨،٢٢٢**	**٢١،٧٧٥**	**٢٨،٩٤٣**	**٢٤،٨٦٣**	**٧،٢٠٠**	**١٧١،٠٠٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**١٥١،١٦٥**	**٣٥،٢٧٣**	**٤٧،٧٧٤**	**٢٦،٥١٧**	**١١٠،٥٤٢**	**٣٧١،٢٧١**
حسابات الإستثمار المقيدة	**٨،٥٠٠**	**-**	**٩٩٣**	**١٢،٠٤١**	**-**	**٢١،٥٣٤**
إلتزامات	**٢٤،٧٩٠**	**٢٢،٢٣٩**	**٢٦،٧٣٥**	**٦،٠٩٩**	**١،١١٥**	**٨٠،٩٧٨**

٣١. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٧،٣٦٠	-	-	-	-	٣٧،٣٦٠
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	-	-	-	-	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	٥٢,٦٦٤	٢٣,١٩٩	٢٠,٣٣٦	٦٥،٦٥٦	١٣٣,٩٠٠	٢٩٥،٧٥٥
إستثمارات في الصكوك	٣٥,٩٧٨	-	-	-	-	٣٥،٩٧٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	-	٥٣١	٨٢٩	٤٢,٤١٩	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في أوراق مالية	-	-	٣،٧٧٠	٥٧،١٧٥	-	٦٠،٩٤٥
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٩٣٨	١،٦٦٦	٢،٦٠٤
إستثمارات عقارية	-	-	-	-	١٨،٩٨٧	١٨،٩٨٧
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	٧،٨٩٣	٧،٨٩٣
موجودات أخرى	١،٦٣٣	-	٤٢	٧،١٤٩	-	٨،٨٢٤
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٨،٥١٧	٨،٥١٧
إجمالي الموجودات	٢٠٣،٦٤١	٢٣،١٩٩	٢٤،٦٧٩	١٣١،٧٤٧	٢١٣،٣٨٢	٥٩٦،٦٤٨
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	٣٠,٣٢٦	-	٣,٠٥٤	١٦,٨٢٨	-	٥٠,٢٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٢,٥٦٧	٥,٠٥٦	٩,١٥٦	٥,٨٣٠	١,١٧٣	٤٣,٧٨٢
حسابات جارية للعملاء	٣٧،٤٢٦	٣،٨١٢	٣،٢٤٠	٣،٢٤٠	-	٤٧،٧١٨
مطلوبات أخرى	٣,١٣٧	٨٠٩	١,٤٢٠	٤،٧٤٥	-	١٠،١١١
إجمالي المطلوبات	٩٣،٤٥٦	٩،٦٧٧	١٦،٨٧٠	٣٠،٦٤٣	١،١٧٣	١٥١،٨١٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٢٩،٤٨٨	٤٩،٧٠٥	٥٥،٦١٠	١٠٤،١٣١	-	٣٣٨،٩٣٤
حسابات الإستثمار المقيدة	-	-	-	٥،٥٥٣	١٦،٤١٣	٢١،٩٦٦
إلتزامات	٢٥،٩٦١	٤،٧٣٦	١٧،٧٧٢	٦,٣٠٠	١،٢٣١	٥٦،٠٠٠

٣٢. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٤١،٢٨٦	-	-	**٤١،٢٨٦**
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣،٩٥٣	-	-	**٤٣،٩٥٣**
موجودات التمويلات	٢٧،٧٠٨	٨٧،٩٦٤	٢٠٣،٠٤٢	**٣١٨،٧١٤**
إستثمارات في الصكوك	١،٨٨٩	١،٦٤٠	٦٠،٠٠٤	**٦٣،٥٣٣**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	٦٨،٠٩٣	١،٠٠٧	**٦٩،١٠٠**
إستثمارات في أوراق مالية	٢٢،٤٧١	٣٧،٨٩٢	٧،٤٣٨	**٦٧،٨٠١**
إستثمارات في شركات زميلة	-	٢،٦٠٥	-	**٢،٦٠٥**
إستثمارات عقارية	-	١٩،٠٧١	-	**١٩،٠٧١**
عقارات قيد التطوير	-	٦،٩٥٢	-	**٦،٩٥٢**
موجودات أخرى	١،٢٦١	٢،٥١٠	٨،٩٠٤	**١٢،٦٧٥**
عقارات ومعدات	-	٦،٧٢٢	١،٥٦٣	**٨،٢٨٥**
إجمالي الموجودات	**١٣٨،٥٦٨**	**٢٣٣،٤٤٩**	**٢٨١،٩٥٨**	**٦٥٣،٩٧٥**
المطلوبات				
ودائع من مؤسسات مالية	٤٧،٠٠٧	-	-	**٤٧،٠٠٧**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٦٨٢	٤٧،٦٢٩	**٤٨،٣١١**
حسابات جارية للعملاء	٥،٣٢٢	١٤،٠٧٥	٤٦،٤٥١	**٦٥،٨٤٨**
مطلوبات أخرى	-	٢،٠٣٩	٧،٧٩٨	**٩،٨٣٧**
إجمالي المطلوبات	**٥٢،٣٢٩**	**١٦،٧٩٦**	**١٠١،٨٧٨**	**١٧١،٠٠٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٩٤٠**	**٢٦،٠٩١**	**٣٤٤،٢٤٠**	**٣٧١،٢٧١**
حسابات الإستثمار المقيدة	-	٢٠،٥٤١	٩٩٣	**٢١،٥٣٤**
إلتزامات	٦٠٨	٢٠،٩٤٣	٥٩،٤٢٧	**٨٠،٩٧٨**

٣٢. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٧،٣٦٠	-	-	٣٧،٣٦٠
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	-	-	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	٤١,٢٨٥	١٠٥،٢٤٧	١٤٩،٢٢٣	٢٩٥،٧٥٥
إستثمارات في الصكوك	٧،٥٠٨	٤،٦١٨	٢٣،٨٥٢	٣٥،٩٧٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٥٠١	٤٣,٢١١	٦٧	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في أسهم حقوق ملكية	١٩،٠٣١	٣٤،٢٢٦	٧،٦٨٨	٦٠،٩٤٥
إستثمارات في شركات زميلة	-	٢،٦٠٤	-	٢،٦٠٤
إستثمارات عقارية	-	١٨،٩٨٧	-	١٨،٩٨٧
عقارات قيد التطوير	-	٧،٨٩٣	-	٧،٨٩٣
موجودات أخرى	-	٢،٢١٨	٦،٦٠٦	٨،٨٢٤
عقارات ومعدات	-	٧،١٦٩	١،٣٤٨	٨،٥١٧
إجمالي الموجودات	١٨١،٦٩١	٢٢٦،١٧٣	١٨٨،٧٨٤	٥٩٦،٦٤٨
المطلوبات				
ودائع من مؤسسات مالية	٥٠،٢٠٨	-	-	٥٠،٢٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٣٧٩	٤٣،٤٠٣	٤٣،٧٨٢
حسابات جارية للعملاء	٢،٨٠٠	٧،٤٠١	٣٧،٥١٧	٤٧،٧١٨
مطلوبات أخرى	-	٢،٢٣٧	٧،٨٧٤	١٠،١١١
إجمالي المطلوبات	٥٣،٠٠٨	١٠،٠١٧	٨٨،٧٩٤	١٥١،٨١٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٩،٠١٤	١٤،٨٦٤	٣١٥،٠٥٦	٣٣٨،٩٣٤
حسابات الإستثمار المقيدة	-	٢٠،٩٧٣	٩٩٣	٢١،٩٦٦
إلتزامات	-	١٦،٠٤١	٣٩،٩٥٩	٥٦،٠٠٠

٣٢. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	أفريقيا	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٣،٨٢٥	١،٤٩٥	٥،٩٢٨	٣٨	-	-	**٤١،٢٨٦**
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣،٩٥٣	-	-	-	-	-	**٤٣،٩٥٣**
موجودات التمويلات	٢٩٩،٠٠٦	١٩،٧٠٨	-	-	-	-	**٣١٨،٧١٤**
إستثمارات في الصكوك	٦٣،٥٣٣	-	-	-	-	-	**٦٣،٥٣٣**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٦٩،١٠٠	-	-	-	-	-	**٦٩،١٠٠**
إستثمارات في أوراق مالية	٤٣،٧٥٤	-	-	٢٠،٣٧٩	٣،٦٦٨	-	**٦٧،٨٠١**
إستثمارات في شركات زميلة	٢،٦٠٥	-	-	-	-	-	**٢،٦٠٥**
إستثمارات عقارية	١٩،٠٧١	-	-	-	-	-	**١٩،٠٧١**
عقارات قيد التطوير	٦،٩٥٢	-	-	-	-	-	**٦،٩٥٢**
موجودات أخرى	١١،١٨٠	٩٠٠	-	٥٩٥	-	-	**١٢،٦٧٥**
عقارات ومعدات	٨،٢٨٥	-	-	-	-	-	**٨،٢٨٥**
إجمالي الموجودات	**٦٠١،٢٦٤**	**٢٢،١٠٣**	**٥،٩٢٨**	**٢١،٠١٢**	**٣،٦٦٨**	**-**	**٦٥٣،٩٧٥**
المطلوبات							
ودائع من مؤسسات مالية	٤٧،٠٠٧	-	-	-	-	-	**٤٧،٠٠٧**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٤٨،٣١١	-	-	-	-	-	**٤٨،٣١١**
حسابات جارية للعملاء	٦٥،٤١٩	٣٤٨	-	٨١	-	-	**٦٥،٨٤٨**
مطلوبات أخرى	٩،٨٣٧	-	-	-	-	-	**٩،٨٣٧**
إجمالي المطلوبات	**١٧٠،٥٧٤**	**٣٤٨**	**-**	**٨١**	**-**	**-**	**١٧١،٠٠٣**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣٥٩،٠٢٨	٤٨٨	-	١١،٧٤٧	-	٨	٣٧١،٢٧١
حسابات الإستثمار المقيدة	٢٠،٥٤١	-	-	-	٩٩٣	-	٢١،٥٣٤
إلتزامات	٨٠،٧٣١	٢٤٧	-	-	-	-	٨٠،٩٧٨

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

٣٢. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	أفريقيا	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٣,٨٣٣	١,٢٥٦	٢،٢٥١	٢٠	-	-	٣٧،٣٦٠
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	-	-	-	-	-	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	٢٧١،٩١١	٢٣,١٥٨	-	٦٨٦	-	-	٢٩٥،٧٥٥
إستثمارات في الصكوك	٣٤،٧٣٤	-	-	١،٢٤٤	-	-	٣٥،٩٧٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٤٣،٧٧٩	-	-	-	-	-	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في أوراق مالية	٣٦،٤٤٧	-	-	٢٠،٥٨٠	٣،٩١٨	-	٦٠،٩٤٥
إستثمارات في شركات زميلة	٢،٦٠٤	-	-	-	-	-	٢،٦٠٤
إستثمارات عقارية	١٨،٩٨٧	-	-	-	-	-	١٨،٩٨٧
عقارات قيد التطوير	٧،٨٩٣	-	-		-	-	٧،٨٩٣
موجودات أخرى	٧،٤٠٩	٩١٠	-	٥٠٥	-	-	٨،٨٢٤
عقارات ومعدات	٨،٥١٧	-	-	-	-	-	٨،٥١٧
إجمالي الموجودات	٥٤٢،١٢٠	٢٥،٣٢٤	٢،٢٥١	٢٣،٠٣٥	٣،٩١٨	-	٥٩٦،٦٤٨
المطلوبات							
ودائع من مؤسسات مالية	٥٠،٢٠٨	-	-	-	-	-	٥٠،٢٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٤٣،٧٨٢	-	-	-	-	-	٤٣،٧٨٢
حسابات جارية للعملاء	٤٦،٧٠٧	٩٠٤	-	١٠٧	-	-	٤٧،٧١٨
مطلوبات أخرى	١٠،١١١	-	-	-	-	-	١٠،١١١
إجمالي المطلوبات	١٥٠،٨٠٨	٩٠٤	-	١٠٧	-	-	١٥١،٨١٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣٣٠،١١٣	٤٦٠	٤	٨،٣٥٧	-	-	٣٣٨،٩٣٤
حسابات الإستثمار المقيدة	٢٠،٩٧٣	-	-	-	٩٩٣	-	٢١،٩٦٦
إلتزامات	٥٥،٩٨٨	١٢	-	-	-	-	٥٦،٠٠٠

٣٣. القيمة العادلة

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٩،٦٩٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢١،٢٧٣ ألف دينار بحريني) بلغت ٩،٤٢٨ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٢٠،٨٨٩ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة وبناءاً على ذلك وبعد الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. بإستثناء الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٤٩،٠٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٤٥،٧٩٧ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقدّرة للأدوات المالية الأخرى للمصرف لاتختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الإستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، وذلك بإستخدام طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسعّرة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسعّرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحَظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	**المستوى الأول**	**المستوى الثاني**	**المستوى الثالث**	**الإجمالي**
إستثمارات في أوراق مالية				
أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١٥،١٤٨	١٥،١٤٨
أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٣،٥٥٤	-	-	٣،٥٥٤
	٣،٥٥٤	**-**	**١٥،١٤٨**	**١٨،٧٠٢**

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
إستثمارات في أوراق مالية				
أدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٤،٩٦١	-	١٥،١٤٨	٢٠،١٠٩
أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٣٩٨	-	-	٣٩٨
	٥،٣٥٩	-	١٥،١٤٨	٢٠,٥٠٧

٣٣. القيمة العادلة (يتبع)

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يتبع)

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الإستثمارات التي تم قياسها بإستخدام المستوى الثالث:

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ١ يناير	١٥،١٤٨	١٤,٩٥٩
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
- في بيان الأرباح أو الخسائر	-	-
شراء	-	١٨٩
في ٣١ ديسمبر	**١٥،١٤٨**	١٥,١٤٨

٣٤. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

يتعرض المصرف للمخاطر التالية نتيجة إستخدامه لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر المصرف المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في المصرف وترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المصرف، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف المصرف من خلال برامجه التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتّبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلِم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المصرف. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمصرف بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المصرف لودائع لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويلات، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير، ومن إستثمارات في صكوك، وكذلك من ذمم مدينة تم عرضها كموجودات أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، يقوم المصرف بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ). يراقب المصرف إجمالي تعرضاته لموجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) بصفة تراكمية لغرض مراقبة مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان.

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية إدارة مخاطر الإئتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. يوجد هناك قسم منفصل لإدارة المخاطر والإئتمان يتبع اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليته الإشراف على مخاطر الإئتمان التي يتعرض لها المصرف والتي تتضمن:

- صياغة سياسات الإئتمان بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وتغطية متطلبات الضمان، وتقييم المخاطر، ودرجات وتقارير المخاطر، والإجراءات المستندية والقانونية، والإلتزام بالإشتراطات الرقابية والتشريعية وتقديمها للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- وضع هيكل التفويضات لغرض إعتماد وتجديد التسهيلات الإئتمانية. وحدات العمل ذات العلاقة غير مخولة بالإعتماد حالياً. يتم إعتماد التعرضات الصغيرة للمخاطر من قبل اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار. تتطلب التسهيلات الكبيرة إعتماداً من قبل الرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة، ولجنة الإستثمار والإئتمان، أو مجلس الإدارة بكامل أعضائه، حسب الحاجة.
- مراجعة وتقييم مخاطر الإئتمان. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم جميع التعرضات الإئتمانية والتوقيع على الطلبات ذات العلاقة قبل موافقة الجهة المخولة على منح هذه التسهيلات. تخضع عمليات التجديد ومراجعة التسهيلات لنفس الإجراءات.
- الحد من تركيز التعرض إلى أطراف معينة، أو دول وصناعات عندما يتعلق الأمر بموجودات التمويلات، وموجودات مشتراة لغرض التأجير وكذلك الإستثمارات.
- القيام بوضع ومتابعة درجات المخاطر لغرض تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة إحتمال خطر الخسارة المالية وذلك للفت نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً إستخدام نظام درجات المخاطر لمعرفة التعرضات المحددة التي قد تحتاج إلى إحتساب مخصصات إنخفاض في القيمة. يتكون إطار درجات المخاطر لمحفظة التمويل بالمصرف من عشر درجات حيث تعكس درجات مختلفة لمخاطر عدم السداد وتوافر الضمانات أو أساليب أخرى قد تحد من مخاطر الإئتمان. تقع مسؤولية وضع درجات للمخاطر على الشخص أو اللجنة المخولة بالإعتماد، بناءاً على توصيات قسم إدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة درجات المخاطر بصفة منتظمة.
- مراجعة إلتزام وحدات العمل ذات العلاقة بحدود تعرضات المخاطر المتفق عليها، بما في ذلك حدود القطاعات الصناعية، والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة حول مستويات الإلتزام بهذه الحدود. يقوم قسم إدارة المخاطر أيضاً بتقديم النصح والتوجيه المهني لوحدات العمل ذات العلاقة بالمصرف بهدف الترويج لأفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الإئتمان.
- تقوم كل وحدة عمل ذات علاقة بتنفيذ سياسات وإجراءات الإئتمان بالمصرف فيما يتعلق بالتعرضات التي تقع عليها وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن جودة وأداء محفظتها الإئتمانية وكذلك تكون مسؤولة عن رصد ومراقبة جميع مخاطر الإئتمان في مَحافِظها بغض النظر عن من لديه سلطة إعتماد هذه المخاطر. يتم القيام بعمليات تدقيق لهذه الوحدات وكيفية تقديم المصرف للتسهيلات من قبل قسم التدقيق الداخلي بصفة منتظمة.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	إستثمارات في صكوك	موجودات مالية أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة						
درجة ٩:						
منخفضة القيمة	-	١٤،٩٩٥	٢٠٩	٢،٠٠١	-	١٧،٢٠٥
غير مصنفة	-	-	-	-	٧،٦٠٦	٧،٦٠٦
مخصص إنخفاض في القيمة	-	(١٠،٢٨٤)	(٢٥)	(٤٣١)	(١،٦٧٧)	(١٢،٤١٧)
القيمة الدفترية	**-**	**٤،٧١١**	**١٨٤**	**١،٥٧٠**	**٥،٩٢٩**	**١٢،٣٩٤**
متأخرات غير منخفضة القيمة						
درجة ١ – ٦						
منخفضة إلى معتدلة	-	٢٤،٢٨٢	٧،٥٢٧	-	-	٣١،٨٠٩
درجة ٧ – ٨						
تحت المتابعة	-	٢٨،٨٨٤	٦٥	-	-	٢٨،٩٤٩
المستحق يتكون من:						
إلى/ حتى ٣٠ يوما	-	٩،٧٠١	٣،٤١٤	-	-	١٣،١١٥
٣٠ – ٦٠ يوماً	-	١١،٠٢٧	١،٤٠٠	-	-	١٢،٤٢٧
٦٠ – ٩٠ يوما	-	٨،٦٦٦	١،٤٠٠	-	-	١٠،٠٦٦
٩٠ – ١٨٠ يوماً	-	٧،٠٦٧	٨٥٩	-	-	٧،٩٢٦
أكثر من ١٨٠ يوماً	-	١٦،٧٠٥	٥١٩	-	-	١٧،٢٢٤
القيمة الدفترية	**-**	**٥٣،١٦٦**	**٧،٥٩٢**	**-**	**-**	**٦٠،٧٥٨**
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة						
درجة ١ – ٦						
منخفضة إلى معتدلة	٤٣،٩٥٣	٢٦٠،٤٧٩	٦١،٧٨٨	٦١،٩٦٣	-	٤٢٨،١٨٣
درجة ٧ – ٨						
تحت المتابعة	-	٣،٨٤٢	٢٣٤	-	-	٤،٠٧٦
غير مصنفة	-	-	-	-	٦،٧٤٦	٦،٧٤٦
القيمة الدفترية	**٤٣،٩٥٣**	**٢٦٤،٣٢١**	**٦٢،٠٢٢**	**٦١،٩٦٣**	**٦،٧٤٦**	**٤٣٩،٠٠٥**
يُطرح منها:						
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة	-	(٣،٤٨٤)	(٦٩٨)	-	-	(٤،١٨٢)
الإجمالي	**٤٣،٩٥٣**	**٣١٨،٧١٤**	**٦٩،١٠٠**	**٦٣،٥٣٣**	**١٢،٦٧٥**	**٥٠٧،٩٧٥**

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	إستثمارات في أوراق مالية – صكوك	موجودات مالية أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة						
درجة ٩:						
منخفضة القيمة	-	١٦،٥٢٦	-	٢,٠٠١	-	١٨،٥٢٧
غير مصنفة	-	-	-	-	٧,٦١٧	٧,٦١٧
مخصص إنخفاض في القيمة	-	(١٠،١٩٢)	-	(٣٠٠)	(١،٦٧٧)	(١٢،١٦٩)
القيمة الدفترية	-	٦،٣٣٤	-	١,٧٠١	٥،٩٤٠	١٣،٩٧٥
متأخرات غير منخفضة القيمة						
درجة ١ – ٦						
منخفضة إلى معتدلة	-	١٩,٨٧٨	٧,٩٢٠	-	-	٢٧،٧٩٨
درجة ٧ – ٨						
تحت المتابعة	-	٧,٤٣٤	٥٥٣	-	-	٧،٩٨٧
المستحق يتكون من:						
إلى/ حتى ٣٠ يوما	-	١١,٧٤٩	٤,١٧٢	-	-	١٥,٩٢١
٣٠ – ٦٠ يوماً	-	٢,٥٠٤	٢,٥٢٩	-	-	٥,٠٣٣
٦٠ – ٩٠ يوما	-	١١,٧٦١	٩٦٨	-	-	١٢,٧٢٩
٩٠ – ١٨٠ يوماً	-	٥١٢	٤٩٩	-	-	١,٠١١
أكثر من ١٨٠ يوماً	-	٧٨٦	٣٠٥	-	-	١,٠٩١
القيمة الدفترية	-	٢٧,٣١٢	٨,٤٧٣	-	-	٣٥,٧٨٥
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة						
درجة ١ – ٦						
منخفضة إلى معتدلة	٧٦,٠٠٦	٢٥٣،٢١٢	٣٥,٧٤٨	٣٤,٢٧٧	-	٣٩٩،٢٤٣
درجة ٧ – ٨						
تحت المتابعة	-	١٢,٣٧٤	-	-	-	١٢,٣٧٤
غير مصنفة	-	-	-	-	٢،٨٨٤	٢،٨٨٤
القيمة الدفترية	٧٦,٠٠٦	٢٦٥،٥٨٦	٣٥,٧٤٨	٣٤,٢٧٧	٢،٨٨٤	٤١٤،٥٠١
يُطرح منها:						
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة	-	(٣,٤٧٧)	(٤٤٢)	-	-	(٣,٩١٩)
الإجمالي	٧٦,٠٠٦	٢٩٥،٧٥٥	٤٣,٧٧٩	٣٥,٩٧٨	٨،٨٢٤	٤٦٠،٣٤٢

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

موجودات مالية منخفضة القيمة
إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها المصرف على إفتراض عدم مقدرته على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٩ أو ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءاً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الإئتمان بالمصرف.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد المصرف بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مراحلة تحصيل هذه المبالغ المستحقة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها
تشمل التعرضات الغير متأخرة السداد والغير معرّضة للإنخفاض في قيمتها تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها خلال السنة بلغت ٤٩،٢٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٢,٩١٠ ألف دينار بحريني) والتي ستُستَحق وفقاً لشروط الدفع الأصلية. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أوسداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ٦٠،٧٥٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٣٥،٧٨٥ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٣٠،٢٠٤ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٤: ١٤،١٠٨ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة
يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

سياسة الشطب
يقوم المصرف بشطب أي موجودات أو إستثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الإستثمارات غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام المصرف بشطب تسهيلات مالية مقابل مخصصات بمبلغ ٩٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٤: ٢،٤٦٦ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل.

الضمانات
يحتفظ المصرف بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات وذمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مُدرجة أو غير مُدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ماتكون سنوية. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تم بيان تقديرات القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	٣،٥٤٠	١٩٠	**٣،٧٣٠**	٤،٩٥١	-	٤،٩٥١
أسهم حقوق ملكية	-	-	**-**	-	-	-
أخرى	٤٦٣	-	**٤٦٣**	-	-	-
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٢٩،٨٩٩	٨،٨٤٤	**٣٨،٧٤٣**	١١,٧٤٠	٧,٤٢٦	١٩,١٦٦
أسهم حقوق ملكية	-	-	**-**	١,٨٩٩	-	١,٨٩٩
أخرى	٤،٧٠٦	-	**٤،٧٠٦**	٥,٥٨٦	-	٥,٥٨٦
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	٧٤،٣٤٢	٦١،٠٥٦	**١٣٥،٣٩٨**	٧٩،٨٧٣	٣٧,٢٠٧	١١٧،٠٨٠
أسهم حقوق ملكية	٢٩٨	-	**٢٩٨**	٦,٦٩٥	-	٦,٦٩٥
أخرى	٤٠،٢٥٨	-	**٤٠،٢٥٨**	٤٩,٣٥٢	-	٤٩,٣٥٢
الإجمالي	**١٥٣،٥٠٦**	**٧٠،٠٩٠**	**٢٢٣،٥٩٦**	١٦٠،٠٩٦	٤٤,٦٣٣	٢٠٤،٧٢٩

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٠٧,٨٠% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ١٠٩.٤٩%).

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٣٢.

يقوم المصرف بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

التمركز القطاعي	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
القطاع المصرفي والمالي	٢٧،٧٠٨	-	**٢٧،٧٠٨**	٤١,٢٨٣	٥٠١	٤١,٧٨٤
القطاع العقاري:						
- عقارات	٦،٤٧٤	٦٨،١١٨	**٧٤،٥٩٢**	٣٨،٣٤١	٤٣,٢٧٨	٨١،٦١٩
- تطوير بنية تحتية	١٩،٦٩٠	-	**١٩،٦٩٠**	٤,١٦٢	-	٤,١٦٢
- أراضي	٢٣،٥٥٨	-	**٢٣،٥٥٨**	١٠,٦٣٩	-	١٠,٦٣٩
إنشاءات	٣٧،٣٣٤	-	**٣٧،٣٣٤**	٣٧,٠١٢	-	٣٧,٠١٢
متاجرة	١١٢،٤٥٥	-	**١١٢،٤٥٥**	٨٧,٩٢٨	-	٨٧,٩٢٨
تصنيع	١٣،٤٤٦	-	**١٣،٤٤٦**	١٦,٣٩٩	-	١٦,٣٩٩
أخرى	٧٨،٠٤٩	٩٨٢	**٧٩،٠٣١**	٥٩,٩٩١	-	٥٩,٩٩١
إجمالي القيمة الدفترية	**٣١٨،٧١٤**	**٦٩،١٠٠**	**٣٨٧،٨١٤**	٢٩٥،٧٥٥	٤٣,٧٧٩	٣٣٩،٥٣٤

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المصرف مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع إلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على سداد إلتزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

إدارة مخاطر السيولة

يهدف المصرف من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمصرف.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المصرف بجمع البيانات من كلٍ من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمصرف، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المصرف بسيولة كافية في جميع الأحوال.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة (يتبع)

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك المصرف خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في الصكوك بعد خصم الودائع من مؤسسات مالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	%	%
٣١ ديسمبر	٢٠،٩٥	٠٣,٢٣
المتوسط للفترة	٢٦،٨٦	٤٩,٢٨
الحد الأقصى للفترة	٣٢،٣٠	٧٩,٣٤
الحد الأدنى للفترة	٢٠،٩٥	٠٣,٢٣

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٣١.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف ، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لايوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لايقوم المصرف بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لايقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. مع ذلك، يدخل المصرف في معاملات لإدارة مخاطر العملات الأجنبية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف التحوط من المخاطر الإقتصادية وتغطية المراكز المفتوحة الهامة وفقاً لمبادئ إدارة المخاطر. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣،٧٩٣	-	١٦٠	-	-	**٤٣،٩٥٣**
موجودات التمويلات	٤٦،٧١٣	١٦،٩٣٨	٣٤،٣١٦	٧٧،٨٦٩	١٤٢،٨٧٨	**٣١٨،٧١٤**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	٥٣٣	-	-	٤٧٢	٦٨،٠٩٥	**٦٩،١٠٠**
إستثمارات في أوراق مالية (صكوك)	٦٣،٥٣٣	-	-	-	-	**٦٣،٥٣٣**
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**١٥٤،٥٧٢**	**١٦،٩٣٨**	**٣٤،٤٧٦**	**٧٨،٣٤١**	**٢١٠،٩٧٣**	**٤٩٥،٣٠٠**
المطلوبات وحسابات الإستثمار						
ودائع من مؤسسات مالية	٣٠،٥١٠	١،٥٢٥	-	١٤،٩٧٢	-	**٤٧،٠٠٧**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٤،٢١٠	٨،٣٦٨	٢٢،٦٣٦	١،٥٠٤	١،٥٩٣	**٤٨،٣١١**
حسابات جارية للعملاء	٧،٦٩٤	-	-	-	-	**٧،٦٩٤**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٥١،١٦٥	٣٥،٢٧٣	٤٧،٧٧٤	٢٦،٥١٧	١١٠،٥٤٢	**٣٧١،٢٧١**
مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار الحساسة لمعدل الربح	**٢٠٣،٥٧٩**	**٤٥،١٦٦**	**٧٠،٤١٠**	**٤٢،٩٩٣**	**١١٢،١٣٥**	**٤٧٤،٢٨٣**
فجوة معدل هامش الربح	**(٤٩،٠٠٧)**	**(٢٨،٢٢٨)**	**(٣٥،٩٣٤)**	**٣٥،٣٤٨**	**٩٨،٨٣٨**	**٢١،٠١٧**

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٦,٠٠٦	-	-	-	-	٧٦,٠٠٦
موجودات التمويلات	٥٢,٦٦٤	٢٣,١٩٩	٢٠,٣٣٦	٦٥،٦٥٦	١٣٣,٩٠٠	٢٩٥،٧٥٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	-	-	٥٣١	٨٢٩	٤٢,٤١٩	٤٣,٧٧٩
إستثمارات في أوراق مالية (صكوك)	٣٥,٩٧٨	-	-	-	-	٣٥,٩٧٨
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	١٦٤,٦٤٨	٢٣,١٩٩	٢٠,٨٦٧	٦٦،٤٨٥	١٧٦,٣١٩	٤٥١،٥١٨
المطلوبات وحسابات الإستثمار						
ودائع من مؤسسات مالية	٣٠,٣٢٦	-	٣,٠٥٤	١٦,٨٢٨	-	٥٠,٢٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٢,٥٦٧	٥,٠٥٦	٩,١٥٦	٥,٨٣٠	١,١٧٣	٤٣,٧٨٢
حسابات جارية للعملاء	١,٤٢٩	-	-	-	-	١,٤٢٩
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٢٩,٤٨٨	٤٩,٧٠٥	٥٥,٦١٠	١٠٤,١٣١	-	٣٣٨,٩٣٤
مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار الحساسة لمعدل الربح	١٨٣,٨١٠	٥٤,٧٦١	٦٧,٨٢٠	١٢٦,٧٨٩	١,١٧٣	٤٣٤,٣٥٣
فجوة معدل هامش الربح	(١٩,١٦٢)	(٣١,٥٦٢)	(٤٦,٩٥٣)	(٦٠،٣٠٤)	١٧٥,١٤٦	١٧،١٦٥

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المصرف المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	**٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	± ٢١٠	± ١٠٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	± ١٧٢	± ٨٦

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية إستثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشيء من أنشطة المصرف غير التجارية.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٥ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٤ بما يعادلها بالدينار البحريني
دولار أمريكي*	٣٤،٥٦٣	١١٥،٢٧٨
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	١٤،٥٧٨	١٦،٦٧٦
يورو	٤،٧٦١	٥،٠٣٠
دولار أسترالي	٤،٦٠٨	٤،٦٠٨
دينار كويتي	٤،٢٩٧	٣،٢٦١
جنيه إسترليني	٢،٠٦٤	١،٤٩٣
روبية هندية	٣٨	١٨

(*) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥% إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المصرف إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠١٥ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٤ بما يعادلها بالدينار البحريني
يورو	± ٢٣٨	± ٢٥١
دولار أسترالي	± ٢٣٠	± ٢٣٠
دينار كويتي	± ٢١٥	± ١٦٣
جنيه إسترليني	± ١٠٣	± ٧٥
روبية هندية	± ٢	± ١

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية
يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للإستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمصرف.

تتعرض إستثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢٤ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الإستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الإستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف على قسم إدارة المخاطر. لدى المصرف سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل المصرف عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المصرف لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم المصرف بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. يستخدم المصرف برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف المصرف على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥.

ينقسم رأس مال المصرف التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات التي تستوفي معايير إدراجها ضمن أدوات الفئة الإضافية (١)، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

التسويات التنظيمية تخضع للحدود المنصوص عليها في متطلبات مصرف البحرين المركزي. ستكون هذه التسويات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨. تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠% من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١٠،٢٢٩ ألف دينار بحريني وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

فيما يلي بيان لرأس مال المصرف التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٥٨٥،٦٩٧**	٤٥٠،٨٩٤
الفئة الأولى لرأس المال		
- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	١١٦،٢٨١	١٠٢،١٣٣
- يطرح: التعديلات التنظيمية	(١٠،٢٢٩)	-
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	١٠٦،٠٥٢	١٠٢،١٣٣
فئة الإضافية (١)	-	-
الفئة الثانية لرأس المال	٤،١٨٨	٢،٩٩٧
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١١٠،٢٤٠**	١٠٥،١٣٠
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**١٨،١١%**	٢٣،٣٢%
معدل تغطية السيوله	**٩٦،٤٥%**	-
معدل صافي التمويل المستقر	**٧٦،١٤%**	-
معدل الرفع المالي	**٢٢،٨٦%**	-

قام المصرف بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

قام المصرف بإحتساب معدل ملاءة رأس المال لسنة ٢٠١٤ وفقاً لمتطلبات بازل ٢، وبناءاً على ذلك، لا يمكن مقارنة هذه الأرقام مع السنة الحاليه.

تخصيص رأس المال
تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى المصرف من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المصرف في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٥. التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة تخصيص مبلغ ٧ آلاف دينار بحريني زكاة عن سنة ٢٠١٥ (٢٠١٤: ١٩ ألف دينار بحريني)، وتوزيع أرباح بنسبة ٥% (٥ مليون دينار بحريني) في شكل أسهم منحة تمثل ٥٠ مليون سهماً وهذه التخصيصات خاضعة لموافقة الجهات الرقابية والمساهمين في إجتماع الجمعية العمومية العادي القادم.

٣٦. الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات المصرف التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الإعتيادية:

	٢٠١٥	٢٠١٤
إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات	٦٠،٩٩٤	٤١,٠٩٨
ضمانات مالية	١٩،٩٨٤	١٤,٩٠٢
	٨٠،٩٧٨	٥٦,٠٠٠

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمصرف. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٧. المسؤولية الإجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية.

٣٨. أرقام المقارنة

تم تعديل بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع تعديلات معيار المحاسبة رقم ٢٣ (راجع إيضاح رقم ٢). وقد نتج عن ذلك أيضاً تعديلات على بنود و إيضاحات أخرى ضمن البيانات المالية الموحدة.